



المركز الجامعي المقاوم الشهيد أمود بن مختار - اليزي
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بمعنوان

أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (وحدة غرداية)
"ALFA-PIPE" خلال سنة : 2019

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 07 سبتمبر 2020.

من إعداد الطالب: ميموني الشيخ تحت إشراف د: محمد مكاوي

تحت إشراف أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي اليزي	رئيسا
د. محمد مكاوي	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي اليزي	مشرفا ومقررا
أ. حسين ذيب	أستاذ مساعد قسم (أ)	المركز الجامعي اليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2019



المركز الجامعي المقاوم الشهيد أمود بن مختار - اليزي
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بمعنوان

أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (وحدة غرداية)
"ALFA-PIPE" خلال سنة : 2019

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 07 سبتمبر 2020.

من إعداد الطالب: ميموني الشيخ تحت إشراف د: محمد مكاوي

تحت إشراف أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي اليزي	رئيسا
د. محمد مكاوي	أستاذ محاضر قسم (ب)	المركز الجامعي اليزي	مشرفا ومقررا
أ. حسين ذيب	أستاذ مساعد قسم (أ)	المركز الجامعي اليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"فوق كل ذي علم عليم"

سورة يوسف – الآية 76 .

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

سورة الإسراء – الآية 85 .

الإهداء

إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها وأفنت الليالي سهرا لأجل راحتي، والدتي حفظها الله.
إلى الذي تجشم كل هول لأجلي وأمضى السنين تعباً لضمان مستقبلي، والدي وقاه الخالق.
إلى نصفي الثاني وشقيقة روحي التي لطالما شجعتني لأتحدى العقبات، زوجتي رعاها المولى.
إلى قرنا عيني وفلذتا كبدي طه إياد ووصال، من أزهرنا بحياتي، حماهما البارئ.
إلى من تقاسمت معهم ظلمة الرحم وتصريف الزمان، إخوتي وأخواتي.
إلى روح أخي راجح، أسأله الله فسيح جنانه، وأرواح السابقين من آبائي وأمهاتي.

إلى كل حاملي لقب مهنوني و هادف .
إلى الأصدقاء الأعزاء.
إلى أساتذتي كل باسمه.
إلى طلبة و طالبات الدفعة في المركز الجامعي ايليزي .
إلى المهندس : العابد عبد الحميد مدير المحاسبة و المالية بالجزائرية لصناعة
الانابيب بغرداية.
إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا، وإلى رواد العلم.
إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا.

الشيخ. مسيموني

الشكر

أتقدم بالشكر أولاً لله العلي القدير على توفيقه لي لانجاز العمل .

يسعدني تقديم جزيل عبارات الشكر والتقدير الدكتور : مكايي مُحمَّد المتكرم بالإشراف على هذا العمل، والذي كان نعم الناصح الموجه والمرشد.

ولا يسعني في هذا المقام إلا التقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على التصويبات والتوجيهات المقدمة كل باسمه.

كما لا أنسى كل من مد لي يد المساعدة في إتمام هذا العمل كل من:

المهندس:العابد عبد الحميد مدير المالية و المحاسبة بالمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية

الدكتور:بن الضب عبدالله

و الدكتورة : بابة ايمان.

عملاً بقوله (ﷺ) : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

ميموني
الشيخ

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFA PIPE"-وحدة غرداية) خلال سنة 2019 ، بالاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي،من خلال الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي و قوانين الاستثمار . خلصت الدراسة لوجود أهمية كبيرة التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وكيفية الإستفادة منه حتى تصل المؤسسة إلى الأهداف المالية المطلوبة.

ومن جهة أخرى يكمن الهدف الأساسي للتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة ، أن لها آثار مباشرة وغير مباشرة على فعالية ونجاعة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على :التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة،قيمة المالية لإستثماراتها..... إلخ.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات الجبائية ، أداء المالي، توازن المالي ، مؤسسة اقتصادية ، جبائية.

Abstract :

This study aims to determine the impact of tax incentives on the financial illness of "the Algerian Economic Institution for the Manufacture of The Anaesthetist" "ALFA-PIPE". "Gardaia unit" during the year 2019, based on the method of descriptive statistical analysis, by taking advantage of all the privileges granted by the tax law and investment laws.

The study concluded that there is a great importance for tax incentives for the economic institution and how to benefit from it until the institution reaches the required financial goals.

On the other hand, the main objective of the tax incentives granted by the State is that they have direct and indirect effects on the effectiveness and effectiveness of the financial performance of the economic institution, through the fact that each tax impact is offset by a financial impact and thus affect: financial balance, financial decisions, the value of the institution, the value of the financial value of its investments.....Etc.

Keywords: Tax Incentives, Financial Performance, Financial Balance, Economic Institution, Levies.

قائمة المحتويات

الصفحة

IV	الإهداء
V	الشكر
VI	مستخلص البحث
VII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات والرموز
ب	المقدمة
01	الفصل الأول : أدبيات التحفيزات الجبائية و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
02	تمهيد
03	المبحث الأول : تأثير التحفيزات الجبائية و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
04	تمهيد
05	المطلب الأول : التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
25	المطلب الثاني: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
40	خلاصة المبحث :
41	المبحث الثاني : عرض وتقييم للدراسات السابقة.....
42	تمهيد
43	المطلب الأول : عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية.....
53	المطلب الثاني : عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
65	خلاصة المبحث
66	خلاصة الفصل

67	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية -حالة الجزائرية لصناعة الانابيب"ALFAPIPE".غرداية.....
68	 تمهيد
69	المبحث الأول : طريقة الدراسة والأدوات.....
70	 تمهيد
71	المطلب الأول : نظرة عن مؤسسة الجزائرية للأنابيب - وحدة غرداية -
79	المطلب الثاني : متغيرات وأدوات الدراسة.....
85	 خلاصة المبحث
86	المبحث الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.....
87	 تمهيد
88	المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية.....
93	المطلب الثاني :عرض و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية
110	 خلاصة المبحث
111	 خلاصة الفصل
113	 الخاتمة
122	 قائمة المصادر والمراجع
124	 الملاحق
136	 الفهرس

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
76	تطور العمال داخل مؤسسة "ALFA- PIPE"	الجدول (01-2)
80	الاستبيانات الموزعة و المستردة	الجدول (02-2)
81	مجالات الإجابة علي أسئلة الاستبيان و أوزانها	الجدول (03-2)
81	معايير تحديد الاتجاه	الجدول (04-2)
89	خصائص أفراد العينة المدروسة	الجدول (05-2)
93	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الأول	الجدول (06-2)
94	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الأول	الجدول (07-2)
94	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الكلي	الجدول (08-2)
95	صدق الاتساق البنائي لجميع المجالات	الجدول (09-2)
96	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الأول	الجدول (10-2)
97	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الثاني	الجدول (11-2)
98	قيم ألفا كرومباخ والعبارات والعبارات المقابلة لها.	الجدول (12-2)
100	اتجاهات آراء أفراد العينة حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية	الجدول (13-2)
102	تحليل التباين الأحادي لمتغير الجنس.	الجدول (14-2)
103	تحليل التباين الأحادي لمتغير السن .	الجدول (15-2)
104	تحليل التباين الأحادي لمتغير الشهادة أو المؤهل العلمي.	الجدول (16-2)
105	تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST) لم تغير الأقدمية .	الجدول (17-1)
106	تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST) لم تغير الوظيفة.	الجدول (18-2)
107	اتجاهات أفراد العينة حول تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.	الجدول (19-2)

قائمة الأشكال البيانية

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
78	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFAPIPE" وحدة غرداية	الشكل (01-2)
90	يمثل توزيع العينة حسب الجنس.	الشكل (02-2)
90	يمثل توزيع العينة حسب العمر.	الشكل (03-2)
91	يمثل توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.	الشكل (04-2)
92	يمثل توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	الشكل (05-2)
92	توزيع العينة حسب الوظيفة	الشكل (06-2)

قائمة الملحق

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الملحق</u>	<u>رقم الملحق</u>
124	ورقة الاستبيان	الملحق 1
127	مقياس الثبات <u>ألفا كرومباخ</u> لعبارات الدراسة للمجال الأول	الملحق 2
128	مقياس الثبات <u>ألفا كرومباخ</u> لعبارات الدراسة للمجال الثاني.	الملحق 3
129	مقياس الثبات <u>ألفا كرومباخ</u> لعبارات الدراسة للمجال الكلي	الملحق 4
130	مصفوفة الصدق البنائي	الملحق 5
131	<u>معامل ANOVA – TEST</u>	الملحق 6
132	<u>Certificate 5L-0403</u>	الملحق 7
133	<u>Certificate ISO-0213</u>	الملحق 8
134	<u>Certificate Q1-0499</u>	الملحق 9

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
ALFAPIPE	الجزائرية لصناعة الأنابيب
ANOVA-TEST	تحليل التباين الأحادي .
Cronbach's Alpha	دالة احصائية لقياس ثبات العينة
MS Excel	برنامج إحصائي
SPSS	(Statistical Package for the Social Sciences) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
Eviews	برنامج إحصائي.
www.sndl.cerist.dz	وهي اختصار للعبارة SNDL Système National de Documentation en Ligne. النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني،

مقدمة

تمهيد :

لكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها المسطرة واستغلال مواردها بطريقة سليمة يجب أن تتحكم في مختلف التكاليف التي تتحملها وإيجاد السبل لتخفيضها (تدنيته)، ومنها التكاليف الجبائية التي يجب أن تتحكم في تسييرها، والتحفيزات الجبائية كما هو معلوم هي تكلفة تتحملها المؤسسة وتتميز بالتعدد وعدم الاستقرار في نموها الأمر الذي يولد مخاطر عدة للمؤسسة الاقتصادية. إن الاستغلال الجيد للتحفيزات الجبائية داخل المؤسسة يعود بالإيجاب على تخفيض التكاليف المالية، وسوء استغلالها يؤدي إلى ارتفاع في التكاليف الجبائية، وكلما تأخرت المؤسسة في دفعها يؤدي ذلك إلى ارتفاعها في شكل غرامات وعقوبات تأخير الدفع وفقا لأحكام القانون الجبائي، مما يجعلها معرضة إلى عقوبات تصل إلى حد تجميد حساباتها.

وبالتالي تكمن أهمية التحفيزات الجبائية ، في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي وذلك من اجل تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على تدفقات مالية إضافية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين، كما أن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة الاقتصادية منها مرحلة الاستغلال، ثم مرحلة التمويل، ثم مرحلة الاستثمار، ولذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الاستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي الجزائري.

في ظل ما سبق ذكره، تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

01- إشكالية الدراسة :

يتطرق هذا البحث لدراسة أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وفقا للإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

❖ ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFA-PIPE بنورة - غرداية - خلال سنة 2019 ؟

وتندرج وفق هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية وهي :

- ✓ ما هي الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية ؟
- ✓ ما هي الطرق التي تمكن من تفعيل دور التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ؟
- ✓ ما هي العلاقة بين التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ هل هناك آليات تؤثر من خلالها التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

02- فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكاليات الدراسة المطروحة سابقا، تم الاعتماد على أربع فرضيات أساسية وهي :

- ✓ ترتبط الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية بوجود الضريبة كأهم إيراد لميزانية الدولة؛
- ✓ لكي تكون التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ذات فعالية لا بد من منحها تبعا للظروف الراهنة للبلاد وتصوراتها المستقبلية ؛
- ✓ يوجد ارتباط طردي وثيق بين التحفيزات الجبائية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛
- ✓ تؤثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال الوفرة المالي على وجه الخصوص.

03- مبررات اختيار الموضوع:

- تم اختيار هذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات نذكر منها:
- ✓ أهمية دراسة موضوعي التحفيزات الجبائية والأداء المالي اقتصاديا؛
- ✓ الدور البالغ للتحفيزات الجبائية كأداة لتشجيع المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- ✓ على اعتبار أن موضوع الدراسة يهتم بتنويع إيرادات الدولة خارج قطاع المحروقات ،وه ذا اهم ما تسعى له الجزائر في الوقت الراهن ؛
- ✓ طبيعة التخصص (محاسبة و جباية معمقة).

04- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف والتي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية :
- ✓ دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛
- ✓ التعرف على مختلف الآليات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- ✓ تسليط الضوء على واقع النظام الجبائي الجزائري في الفترة الراهنة وأثره على الأداء المالي للمؤسسة ومدى مساهمته في ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل ؛

05- أهمية الدراسة :

- يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات موضوعية يمكن إيجازها في النقاط التالية :
- ✓ الارتباط الوثيق لموضوع الدراسة بالواقع الاقتصادي الراهن ؛
 - ✓ التأثير البالغ للتحفيزات الجبائية على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛
 - ✓ التعرف على أهم آليات التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري؛
 - ✓ التعرف على دور التحفيزات الجبائية كوسيلة لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاعات والأنشطة التي تساعد على رفع مستوى التنمية الاقتصادية و تنويع مصادر الدخل .

06- حدود الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في مبالغ التحفيزات الجبائية لدى المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFA PIPE)، ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، أما الحدود الزمنية فتشمل الفترة الممتدة ما بين 2015/01/01 و 2019/12/31 .

وفيما يخص الحدود المكانية فتتمثل في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFA PIPE) لتوفر المعلومات المطلوبة خلال الفترة المدروسة.

تقتصر الدراسة الحالية على التحقق من تأثير التحفيزات الجبائية المطبقة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFA PIPE) .

07- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيها :

تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية، المتعلقة بدراسة العلاقة بين التحفيزات الجبائية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية واستخراج أهم النتائج لمناقشتها وتحليلها.

تتمثل متغيرات الدراسة في :

أولا : المتغير التابع ويتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ثانيا : المتغيرات المستقلة ويتمثل في التحفيزات الجبائية.

08- هيكلة البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : والخاص بالأدبيات النظرية والتطبيقية، ويضم مبحثين حيث تم تناول تأثير التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في المبحث الأول ، كما تم تفصيل الدراسات السابقة حول التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، للتوصل لما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المبحث الثاني.

الفصل الثاني : الخاص بالدراسة الميدانية، ويضم مبحثين أيضا حيث تم تناول المؤسسة قيد الدراسة و الطريقة المتبعة في الدراسة ، وتناول دراسة الحالة لربط العلاقة بين المتغيرين في المبحث الأول، كما تم عرض أهم النتائج المستقاة ومناقشتها في المبحث الثاني.

09- صعوبات البحث :

لقيت عملية انجاز هذا البحث جملة من المصاعب أهمها :

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة فيما يخص الموضوع المقترح.
- ✓ قلة المراجع المتاحة ، خاصة في مجال الجبائية.
- ✓ عدم ثبات التشريع الجبائي الجزائري.

الفصل الأول:

أدبيات التحفيزات الجبائية

و الأداء المالي للمؤسسة

الإقتصادية

تمهيد

يتناول الفصل الأول أدبيات الدراسة ويقصد بها كلا من الأدبيات النظرية والتطبيقية الخاصة بموضوع البحث ، ويضم مبحثين حيث تم تناول الإطار المفاهيمي للتحفيز الجبائية و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعلاقة بينهما في المبحث الأول، كما تم تقديم الدراسات السابقة التي حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و التحفيز الجبائية، عرضا وتقييما للتوصل لما يميز الدراسة الحالية في المبحث الثاني.

المبحث الأول:

**تأثير التحفيزات الجبائية على
الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى التطرق للتحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري ، وهيكله و أهم التحفيزات التي يقدمها النظام الجبائي الجزائري في المطلب الأول، وتناول مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وأهدافها المالية، وأهم النسب و المؤشرات في المطلب الثاني ، والإشارة لعلاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول : التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

يتم تناول النظام الجبائي الجزائري في الفرع الأول، و أهم المفاهيم العامة للضريبة وأهداف وتصنيفات الضريبة ، أما الفرع الثاني فيخصص للهيكل النظام الجبائي الجزائري من حيث مفهومه وتطوره وأهم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري ، أما الفرع الثالث فيضم التحفيزات الجبائية حسب النظام الجبائي الجزائري ، من مفهومها و أهدافها وأهمها حسب النظام الجبائي الجزائري .

الفرع الأول : النظام الجبائي الجزائري :

و يحتوي النظام الجبائي الجزائري من مفاهيم ،و أهداف، وتصنيفات للضريبة .

أولا : مفاهيم عامة حول الضريبة :

اختلف العديد من الفقهاء في تعريف دقيق للضريبة نتيجة لتطور مفهوم الضريبة ، فلم يوحد تعريف الضريبة نظرا لتغير طبيعة و مبررات الضريبة مع تغير النظم السياسية و الظروف الاقتصادية المهمة علي كل مجتمع .

01 - تعريف الضريبة :

عرفها الأستاذ : تروتابس الذي اقصر في تعريف الضريبة علي الجانب القانوني فقط : " الضريبة هي وسيلة لتوزيع الأعباء بين الافراد توزيعا قانونيا و دستوريا طبقا لقدراتهم التكلفة " ¹. ويرى الأستاذ جاستون جيز و الذي عرفها : " أداء نقدي تفرضه السلطة علي الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة " .

وقد لحق بالضريبة خلال مراحل التاريخ تطورا كبيرا سواءا بالنسبة لطبيعتها أو الأسس التي تستند إليها أو بالنسبة لأهدافها ، فمن مساعدة اختيارية للحاكم كلما تعرضوا للغزو و الي فريضة إجبارية تلجا إليها الدولة لضمان استمرارها، فأصبحت تتصف بالدوام و الإلزام في المجتمعات المنظمة وهذا دائما بفرض الحماية ، تطورت بعد ذلك هذه الفكرة باكتسابها هدفا ماليا بحثا وصارت بذلك و إضافة إلي عنصر الحماية وسيلة لتوزيع أعباء الخدمات العامة علي الأفراد توزيعا عادلا ².

فمهما تعددت التعريفات في مفهوم الضريبة فان المفهوم المعاصر للضريبة هو : " الضريبة اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعة بدون مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة ولتخل السلطة لتحقيق الأهداف معينة " ³.

¹ يونس احمد البطريق ، مقدمة في النظم الضريبية ، المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية 1972، ص 26.

² منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة نجيم، 1970، ص 143.

³ عبد الكريم صادق بركات ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان 1976، ص 17.

ثانيا : أهداف الضريبة :

لقد أصبح النظام الضريبي موجها لتحقيق أهداف أخرى توجه القطاعات الأخرى الاقتصادية للدولة ،وتؤثر في اتجاهات المجتمع سياسيا واجتماعيا :وسوف نتطرق إلى هذه الأهداف بالتفصيل.

01-الهدف المالي للضريبة : يعتبر الهدف الرئيسي لأي ضريبة فتأمين الإيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة احد غايات السلطات الحكومية ومن هنا نشأة قاعدة " وفرة حصيلة الضرائب " أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية حتى يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي فالأمر مرتبط في الواقع بمستوي التطور الاقتصادي.

02-الهدف الاجتماعي للضريبة : ويتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل ،فمثلا أن يقرر المشرع تخفيف الأعباء الضريبية عن ذوي الدخل المنخفضة ،وإعفاء بعض المؤسسات و الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب ، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة علي إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل ،أو بغرض المحافظة علي الصحة العمومية بفرض الضرائب مرتفعة المعدل علي بعض السلع التي ينتج عنها إضرار صحية للمشروبات الكحولية والتبغ .

وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية ،بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية و ذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ،والحد من تلك التي يتمتع بها الفئات المرتفعة الدخل.

03-الهدف الاقتصادي للضريبة : تعتبر الأهداف الاقتصادية من أهم الأهداف الضريبية في عصرنا الحاضر فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات علي الاستهلاك و الإنتاج و الادخار و الاستثمار لذلك تقوم الحكومات باستخدام الضرائب لتوجيه سياستها الاقتصادية وحل الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

04- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية : كثيرة هي الدول التي استخدمت الضريبة كوسيلة لتشجيع قطاعات اقتصادية مثل قطاع الصناعة أو الزراعة فتقوم بإعفاء تلك النشاطات من الضرائب إما بشكل دائم أو بشكل جزئي كإعفاء جزء من إيرادات بعض الصناعات المتطورة من الضريبة .

وقد لجأت إلي هذا الأسلوب الكثير من الحكومات لتشجيع الاستثمار الصناعي أو السياحي في بلادها ،أو عندما ترغب في جلب رأسمال أجنبي ،فتعفي الاستثمار المالي الأجنبي من الضرائب كما حدث في سنغافورة و سويسرا¹.

¹توامي امال ، اتر التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر2011،3-2012-ص:09-11.

05-استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي : الدورات الاقتصادية من رخاء و ركود سمة من سمات النظام الاقتصادي المعاصر ،ومثل هذه الدورات لها تأثير سيء علي الاقتصاد الوطني ،ولذلك يمكن اللجوء الي الضريبة ،أو علي الأقل بعض الأنواع من الضرائب لمعالجة فترات الركود و الانكماش ،حيث يقلل الشراء و الاستهلاك و تنكس المنتجات ،تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدي أفراد المجتمع من ذوي الدخل المتدنية ،وذلك بتخفيض معدل ضريبة الدخل ،وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة وخصوصا تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبر والحليب .

وحتى في فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية وذلك بتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب علي الدخل وعلي السلع لتخفيض القدرة الشرائية عن د الأفراد ،وتخفيض الضرائب علي رأس المال والادخار لتعطي دفعا للمشروعات الإنتاجية وهذه الإجراءات يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية متكاملة وليست إجراءات ضريبية منعزلة.

06-استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار و الادخار : ويتم ذلك عندما تعطي الدولة عائدات سندات التنمية التي تصدرها من أي ضرائب لتشجيع شراء مثل هذه السندات ،أو تخفيض الضريبة علي الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني.

أ-أولوية الهدف المالي للضريبة :يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية ،و في هذه الحالة يجب أن يحضي بالأولوية الهدف المالي ،ومن الأمثلة التي يمكن عرضها لإيضاح هذا التعارض والاختلاف ،نجد أن فرض ضريبة جمركية مرتفعة لحماية الصناعات الوطنية تسبب تقلصا في الإيرادات الضريبية لأنها تؤدي إلي انخفاض الواردات من السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية بينما يري البعض انه يجب أن تكون الأولوية في مثل هذه الحالات للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية ،ولكن يجب أن نشير إلي انه بالرغم من أن أهمية هذه السياسة الاقتصادية ،فان الدولة تستطيع تحقيق أهدافها النهائية دون الرجوع إلي الضرائب .فالدولة تستطيع مثلا اللجوء إلي استعمال سلطتها العمومية للتقليل من المستوي تعاطي المشروبات الكحولية عوض فرض ضرائب مرتفعة عليها.ويمكن لها كذلك أن تستخدم أداة النفقات العمومية في تحضير المؤسسات التي تحظى لديها بالأولوية في خطة التنمية ،لكن الدولة لا يمكن أن لها عوضا وبديلا عن الضرائب كمصدر أساسي لإيراداتها .ولهذا ففي حالة التعارض بين الأهداف المختلفة للضريبة يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي علي حساب الأهداف الأخرى¹.

¹توامي امال ، المرجع سابق ذكره ، ص:12.

ثالثا : تصنيفات الضريبة :

لقد تميزت المالية العامة بأنواعها عديدة من الضرائب، منها الضريبة علي الدخل، والضريبة علي رأسمال، والضريبة علي الإيراد العام، والضريبة علي الإنفاق، والضريبة علي التداول، والضريبة علي القيم المنقولة، و الضريبة علي التداول، والضريبة علي المبيعات وغيرها من الضرائب، والتي تصنف ضمن مجموعات أو عناوين ضريبية يصلح أن تندرج تحت كل عنوان مجموعة من أنواع الضرائب، ومن أشهر هذه المجموعات الضريبية: الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية، الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة، الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة، الضرائب الشخصية والضرائب العينية، الضرائب علي الأشخاص والضرائب علي الأموال، وهذا سنقتصر دراستنا علي أهم مجموعتين وهما :

- ✓ الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية.
- ✓ الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة .

01-الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية :

أ-الضرائب النسبية : تعرف الضرائب النسبية : "بأنها الضريبة التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها". وبعبارة أخرى : " هي التي يكون سعرها ثابت من وعاء الضريبة، ومهما كانت قيمة هذا الوعاء ".
مثال علي ذلك : أن تفرض ضريبة علي الدخل أو ثروة وبسعر 10% فيكون هذا السعر ثابتا و واحد بالنسبة لجميع الدخول الصغيرة أو الكبيرة، الثابتة، أو المتغيرة.

ب-الضرائب التصاعدية : تعرف الضريبة التصاعدية : "بأنها التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة، أي بزيادة سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها ". ومثال ذلك : أن تفرض ضريبة علي الدخل أو الثروة وبسعر 10% علي 100 جنيه الأولي، و 10 % علي 100 جنيه الثانية، و 20% علي 100 جنيه الثالثة..... الخ. فسعر الضريبة التصاعدية يختلف باختلاف قيمة وعاء الضريبة و تزيد حصيلة الضريبة عادة بنسبة أكبر من تزايد قيمة وعاء الضريبة¹.

02- الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة : تتخذ التشريعات الضريبة الحديثة من الأموال كالدخل، ورأس المال وعاءا لها، فتقتطع الضرائب منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ-الضرائب المباشرة :

وهي التي تقتطع مباشرة من دخل أو رأسمال المكلف، وتنصب مباشرة علي ذات الثروة وأشهر أنواعها :الضرائب علي الدخل والضرائب علي رأس المال .

¹ غايزي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،مصر، 2002، ص104.

ب- الضرائب الغير مباشرة :

وهي التي تقتطع بطريق غير مباشر من الدخل أو رأس مال المكلف ، وتنصب علي استعمالات الثروة ، وأشهر أنواعها : ضرائب الإنتاج وضرائب الإنفاق ، وضرائب التداول و الضرائب الجمركية . فالضرائب المباشرة تنصب علي وجود المال ، وجود الثروة ، وجود الدخل . وجود رأس المال بحد ذاته ، تصرف به صاحبه أم لم يتصرف ، استعمله أم لم يستعمله . أما الضرائب الغير المباشرة فلا تنصب علي وجود المال ، وإنما علي استعمالاته ، فإذا استعمله صاحبه ، وتصرف به وجبت عليه الضريبة غير مباشرة ، فهذه الضريبة تتبع الثروة في تنقلاتها ومراحل استعمالها : كالضريبة علي الإنتاج ، والضريبة علي الاستهلاك والضريبة علي التداول ، والضريبة علي التسجيل ، والضريبة علي الاستيراد والتصدير أي الضريبة الجمركية ¹ .

¹ :شارف صابرينة سرية ، الامتيازات لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة تلمسان ، 2015-2016 ، ص: 13

الفرع الثاني: هيكل النظام الجبائي الجزائري :

أولا : مفهوم النظام الجبائي الجزائري :

يعرف النظام الضريبي بأنه: "مجموعة من الضرائب و الفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة علي اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية"¹.

يحتمل مصطلح النظام الضريبي في مجال الضريبة مفهومين أحدهما ضيق : "يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلي الربط إلي التحصيل"².

والمفهوم الثاني أوسع ويشمل كافة العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تركيبها و تفاعلها مع بعضها البعض إلي كيان ضريبي معين ،وعليه يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية سياسية الضريبية في المجتمع ،واستنادا إلي ما تقدم ،يقوم النظام في مفهومه الواسع إلي ركنين رئيسيين :

الهدف: هو مجموعة أهداف التي يرمي إلي تحقيقها النظام الضريبي للدولة، والتي تحدد فلسفتها السياسية.

والوسيلة: مجموعة الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف.

ثانيا : تطور النظام الضريبي الجزائري :

النظام الجبائي قبل الإصلاحات سنة 1992 كان يضم ثلاث عائلات من الضرائب :

- الضريبة علي الدخل.
- الضريبة علي النفقات .
- الضريبة علي رأسمال.

وفي هذا التصنيف لا يعني أن النظام لا يحتوي عي ضرائب المركبة بالعكس فانه نظام تصريحي بحيث النوعية من فرض الضرائب وهي تخلف من حيث تطبيقها في شتي المواد المفروضة علي الأشخاص الطبيعيين.

01 - الضرائب علي الدخل:

- المدخولات الواردة من النشاط الصناعي والتجاري يخضعون للضريبة علي الأرباح الصناعية والتجارية .
- ✓ مدخولات المهن غير التجارية تخضع للضريبة علي الأرباح الغير التجارية.
 - ✓ المداخل المنقولة تخضع للضريبة علي الدخل ورسم الودائع والكفالات.
 - ✓ المداخل العقارية تخضع للرسم العقاري علي الملكية البناء.
 - ✓ الأجور والمداخل تخضع للضريبتين مقتطع من طرف المستخدم الأخير وهو ضريبة علي الرواتب والأجور النفقات الدائمة والثاني مقتطع من المستخدم وهو الدفع الجزائي كل مداخل الشخص

¹ : يونس احمد البطريق ،النظم الضريبية ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،مصر 2000،ص: 18.

2 : المرسي السيد حجازي ،النظم الضريبية ،الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع ،مصر 2000،ص: 06.

الطبيعي الصافي من الضرائب المحددة لهم ماعدا الأجور الملزمة من الأشخاص الطبيعيين الذين عندهم الإقامة العادية في الجزائر وكذا الأشخاص الأجانب الذين لديهم الإقامة في الجزائر .
✓ الرسم علي النشاط الصناعي والتجاري و وعاءها رقم الأعمال و ليس الأرباح .
✓ الرسم علي النشاط الغير التجاري ويطبق علي النشاطات المهنية الغير تجارية ويكون هذا الرسم ملحق.

02 - الضرائب علي النفقات:

الرسم علي رقم الأعمال :وهو الضرائب علي الاستهلاك السلع والخدمات المستوردة أو المنتوجات المحلية وهي تتكون من رسمين " Tvop " الرسم الوحيد الإجمالي علي الأداءات والخدمات وهي متعلقة بالأداءات و الخدمات بصفة عامة وأيضا علي المبيعات للاستهلاك في الحين وتمويل المساكن الضرائب الغير المباشرة وهي متعلقة ببعض المنتوجات كالكحول و الخمور وغيرها من المشروبات المماثلة ،المنتجات البترولية ومناجم الفضة والذهب البلاتيني وهي مؤسسة من طرف القانون الداخلي للاستهلاك .

03 - الضرائب علي رأس المال :

عموما تضم هذه الضرائب علي الملكية ماعدا الرسم العقاري لها منخفضة أو تعمل بطريقة منخفضة التدفقات "علي الميراث" وهذه الضرائب محدودة بقانون التسجيل في مناسبة تقديم قواعد التسجيل العقود المتبدلة سواء بين الأحياء بصفة مكلفة ورخيصة أو بين الوارث هذه العقود تلتزم قوانين محددة نسبيا أو اقتصاديا¹.

¹توامي امال، مرجع سابق ذكره ، ص:15-16

ثالثا : أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري :

في هذه المرحلة شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات وتطورات عديدة وحاسمة في جميع جوانبه، نتيجة ضغوطات خارجية حيث أن انتفاضة 1988 والاتفاقية التي أجريت مع صندوق النقد الدولي ألزمت السلطات إجراء إصلاحات جذرية في جميع القوانين الاقتصادية والمالية و خاصة التي تمس مباشرة المؤسسات الاقتصادية والأفراد .وقد كانت هذه الإصلاحات والتدابير الجبائية مواكبة للإصلاحات البنكية ، (قانون القرض، والنقد 01 أفريل 1990 ، والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية، ثم الإصلاح الجبائي 1991) ونقصد به التغير الجذري للقوانين الجبائية بغية تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة بهدف خلق مردودية جبائية كافية وبدأت المرحلة الثالثة حيز التنفيذ 01 أفريل 1992 ، حيث تغير المسار التنموي في الجزائر وبشكل أوسع في شروط ممارسة التعامل الاقتصادي بأنواع نشاطاته الاقتصادية ولمسايرة هذه التغيرات وضع المشرع جملة من القواعد الجبائية الجديدة وذلك تفاديا للسلبات السابقة، وقد تم وضع برنامج إصلاحي محدد بجملة من النصوص القانونية وقد مس الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.

-01-إصلاح الضرائب المباشرة.

إن نظام الضرائب المباشرة السابق تميز بنوع من التعقيد والذي يعود أساسا إلى كثرة الرسوم وبالتالي يكون على عاتق المكلف بالضريبة التزامات عديدة ومن هنا جاءت الإصلاحات الضريبية لتدارك هذه المساوئ من هنا الانتقال من نظام جبائي معقد إلى نظام عصري وبسيط تجسد في مشروع قانون المالية لسنة:1992 بإحداث نوعين من الضرائب:

✓ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

✓ الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ¹.

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

تعريفها :هي ضريبة يمكن تعريفها وفق المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:
"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة."

¹ بن عمارة منصور ، الضرائب على الدخل الإجمالي، حسب تعديلات قانون المالية 2010 ، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 42

ب- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :

إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للانشغالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي الجزائري عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها وهذا شيء إيجابي يزيح الكثير من الغموض والتعقيد وفيه احترام وتكريم لمبدأ شمولية القواعد الجبائية. وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي لسنة 1992. حيث تنص المادة: 135 من قانون الضرائب المباشرة على أنه:

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة: 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات."

فالضريبة على أرباح الشركات تطبق على كل المداخل المحققة في إطار الأشغال بما في ذلك الاستثنائية، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة¹.

02- إصلاح الضرائب غير المباشرة.

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA):

لقد جاءت نصوص مشروع الرسم على القيمة المضافة (TVA) في قانون المالية لسنة: 1992 وهذا تعويضا للنظام المعمول به سابقا والمتضمن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد على تأدية الخدمات (TUGPS) وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الاستغناء عن النظام السابق كان نتيجة ثلاثة أسباب هي²:

- 1- عجز النظام السابق على إمكانية مسايرة الأهداف الاقتصادية المسطرة التي تتطلب موارد تمويلية إضافية.
- 2- كثرة التغيرات في النظام السابق التي كانت تعمل على عرقلة التنمية الاقتصادية عوض أن تكون دافعة لها.
- 3- نتيجة اجتياح العولة الاقتصادية والمالية والجبائية لمعظم بلدان العالم وانضمام الجزائر لها كان لابد عليها من إجراء تغييرات جذرية للضرائب غير المباشرة، وهكذا الغي النظام السابق واستبدل بنظام جديد يرض بفرض ضريبة واحدة على القيمة المضافة، خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج فإن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط.

¹ بن اعمار منصور، الضريبة على أرباح الشركات، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 15

² بن اعمار منصور، الرسم على القيمة المضافة، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 42

03- نتائج الإصلاح الجبائي:

إن مضمون الإصلاح الضريبي هو تأسيس مجموعة من الضرائب أهمها :

- ✓ الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- ✓ الرسم على النشاط (TAP) ؛
- ✓ الرسم على القيمة المضافة (TVA)؛
- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ؛
- ✓ الدفع الجزائي (VF) ؛

سنحاول أن نقوم بتقييم أهم أنواع الضرائب.

أ-تقييم الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

تجسد الضريبة على أرباح الشركات مبدأ فصل الضرائب على الأشخاص والضرائب على الشركات، وفي المجال نجدها تتكيف أكثر مع شركات الأموال كما أن المشرع سمح لشركات الأشخاص الخضوع لهذه الضريبة اختياريا والهدف من ذلك عدم إجبار شركات الأشخاص لنظام معين بل إعطاء حرية الاختيار بين الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح الشركات وذلك حسب تطلعات واختيارات الشركات وهذا بدوره ينعكس إيجابا على إدارة الاستثمار.

تعمل الضريبة على أرباح الشركات على تخفيض العبء الضريبي بالمقارنة مع الضريبة السابقة (BEC) ويظهر ذلك جليا من عدة نواحي التي ندرجها فيما يلي ¹:

● تخفيض المعدل الضريبي من :50 % إلى :30 %:

في سنة 2003 أصبحت المداخل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات لا تحسب في وعاء الضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي إلغاء أثر الازدواج الضريبي ومن ثم تخفيض العبء الضريبي محفز المؤسسة على مبادرة الاستثمار وتوسيع النشاط.

● تحديد الأعباء القابلة للخصم أصبح أكثر تكيف مع واقع المؤسسة بالمقارنة مع النظام السابق:

فنجد مثلا الحد الأقصى لمصاريف الاستقبال حدد ب 375.00 دج بدلا من :50.000 دج ، وتعمل جميع العوامل السابقة على تخفيض العبء الضريبي ومن ثم رفع نتيجة المؤسسة التي قد تساهم في تعزيز مركزها المالي و توسيع قدراتها الإنتاجية، كما أن طريقة دفع تلك الضريبة عبر ثلاثة أقساط بشكل إحدى العوامل المساعدة في تخفيض الضغط على خزانة المؤسسة.

¹: شارف صابرينة سرية، مرجع سبق ذكره.ص: 31.

رغم الإيجابيات التي تتميز الضريبة على أرباح الشركات إلا أنها لا تزال تضم عدة نقائص تحد من فعاليتها و يتضح ذلك كما يلي:

✓ إذن اعتماد معدل واحد على جميع المؤسسات دون تميز بين القطاعات أو مراعاة لحجم تلك المؤسسة ستخفض من فعالية تلك الضريبة، إذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ولتشجعها على مبادرة الاستثمار.

✓ رغم أهمية الاقطاع في مصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصارها على بعض المداخل سي طرح إشكالا حول مدى احترام مبدأ العدالة.

ب-تقييم الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

إن للضريبة على الدخل الإجمالي عدة خصائص جعلتها تتكيف أكثر مع نشاط المؤسسة وتحفزها على مبادرة الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك من خلال الثقافة وذلك بنظرتها الإجمالية لمجموع المداخل التي تحققها المؤسسة، بالإضافة إلى البساطة المتمثلة في اعتبارها ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة المؤسسة دون أن ننسي اقترابها النسبي من العدالة بحيث أنها تحسب على أساس جدول متصاعد مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف المؤسسة من خلال الخصائص السابقة أصبحت الضريبة على الدخل الإجمالي تنسجم مع القواعد الجبائية الدولية ومن ثم تحفز تنافس المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإن المشرع أقر تخفيض وتعديل وإعفاء لمدة مختلفة من الزمن حسب نوع الدخل، مقداره وعلى سبيل المثال التخفيض الذي أقر على المؤسسات التي تعيد استثمار أرباحها وذلك يجعله : 30% هذا التخفيض الذي سيحفز المؤسسة على إعادة استثمار أرباحها أي تراكم رؤوس أموالها، ومن ثم توسيع نشاطها، حيث ومنذ سنة 2003 أصبحت المداخل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات تحسب في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي، وبالتالي إلغاء الازدواج الضريبي مما يحفز المؤسسة على مبادرة الاستثمار وتوسيع نشاطها .

رغم الإيجابيات المذكورة التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي إلا أنها لازالت تتضمن بعض النقائص والتي تعيق نشاط المؤسسة ويتضح ذلك كما يلي:

تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف، ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى التحكم في طبيعتها في تطبيقها، مما يقلص من فعاليتها عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمداخل الأعمال المنزلية والمداخل المحققة في النشاط الموازي.

رغم أهمية الاقطاع من المصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصاره على بعض المداخل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطا على سيولة المكلف حيث طريقة تحصيله لا تحقق مبدأ الملائمة، لذلك يجب إعادة تنظيم ذلك النظام ثم توسيع مجال تطبيقه ليشمل مداخل أخرى.

ج-تقييم الرسم على القيمة المضافة (TVA):

نظرا للأهمية الكبيرة الذي يتميز بها هذا الرسم المنشأ بإصلاح 1991 ، خاصة بالنسبة للإيرادات التي يوفرها بخزينة الدولة بالإضافة إلى خصائص التي تمثل في مجملها حوافز وإعفاءات تسهيلات بالنسبة للمستثمر والمؤسسات بصفة عامة، حيث استعراضا أهم الجوانب والملاحظات الإيجابية والسلبية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة هي كالآتي¹:

- ✓ يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الاستثمار وتوسيعه بحيث سمح المشروع باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بالمشتريات والتجهيزات ووسائل الإنتاج في نفس الشهر الذي اشترت فيه أي دون التأخير الشهري.
 - ✓ تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة، بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة.
 - ✓ تعتبر تقنية الشراء بالإعفاء للرسم على القيمة المضافة أداة فعالة، بحيث أنها تسمح للمؤسسة المعفية من الرسم على القيمة المضافة بتحقيق المشتريات غير متضمنة للرسم على القيمة المضافة، ومن ثم تخفيف تكلفة الاستثمار.
 - ✓ تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة وعلى مدار السنة نظرا لاتساع تطبيق مواعيد تحصيلها الشهرية.
- رغم المزايا السابقة للرسم على القيمة المضافة إلا أننا نسجل نقائص التالية:
01. عدم عدالة هذه الضريبة حيث أنها نسبية ولا تراعي المقدرة التكلفة للمستهلك.
 02. رغم حيادية الرسم على القيمة المضافة على نتيجة المؤسسة إلا أن خزينة المؤسسة قد تتأثر سلبيا، وذلك من خلال التأخير الشهري لاسترجاع الرسم المحمل على مشتريات البضائع والخدمات، ضف إلى ذلك فإن دفع الرسم على المشتريات يتم مباشرة عندا اقتناء البضاعة، بينما البيع قد يتم على الحساب، وفي هذا الوضع تطرح مشكلة السيولة النقدية على مستوى خزينة المؤسسة.
 03. يشكل ضعف الوسائل المتاحة المادية والبشرية لإدارة الضرائب عائقا لفعالية هذه الضريبة، بحيث يسمح لبعض التجار غير النزهاء التهرب من الضريبة على القيمة من خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية.

¹: شارف صابرينة سرية ، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

د-تقييم الرسم على النشاط المهني (TAP):

إن الرسم على النشاط المهني عبارة على ضريبة مباشرة تتحملها المؤسسة، وهو يدفع شهريا أو فصليا مثل الدفع الجزائي، ورغم ضالة معدلة (02 %) إلا أنه يعتبر عبء ثقیل على المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أنه يعتمد على أساس رقم الأعمال المحقق ولا يراعي نتيجة المؤسسة أي أن المؤسسة مطالبة بدفع هذه الضريبة سواء حققت ربح أو خسارة، كما أن هذه الضريبة لا تمنح حق الخصم كما هو الحال بالنسبة لـ (TVA)، أي أن تكلفتها نهائية على عاتق المؤسسة، ويترتب على ذلك أن المؤسسة تتحمل الضريبة إضافية بعد تحملها لضريبة الدخل (EBS-TRC) فإن هذه الضريبة تثقل العبء الضريبي الإجمالي للمؤسسة، كما أن الدفع الشهري أو الفصلي لهذه الضريبة قد يشكل الصعوبات في توازن خزينة المؤسسة خاصة إذا كانت المؤسسة تتعامل بالآجال مع زبائنها.

هـ- تقييم الدفع الجزائي (VF):

يعتبر الدفع الجزائي ضريبة مباشرة على عاتق المؤسسة، رغم ضالة معدلها (03 %) تطبق على المرتبات والأجور و التعويضات والرواتب بما فيها قيمة الامتيازات العينية بعد طرح اشتراكات الضمان الاجتماعي، فهي تشكل عبء ثقیل على المؤسسات التي توظف عدد هائل من العمال بحيث الدفع الجزائي يفرض على أساس أجور العمال بعض النظر عن وضعية المؤسسة المالية كما أن مواعيد دفعها تتم خلال العشرين يوما الأولى التي تلي شهر الاستغلال إذا تجاوز المبلغ الذي تم تسديد خلال السنة الماضية 50.000 دج. أما في حالة العكس فإن تسديد الضريبة يكون خلال العشرين يوما الأولى تلي ثلاثة أشهر من الاستغلال وأمام هذا الوضع قد تؤدي هذه الضريبة صعوبات على مستوى خزينة المؤسسة.

يتضح مما سبق أن الضريبة الدفع الجزائي تؤثر على نتيجة المؤسسة بحيث تعتبر تكلفة على عاتق المؤسسة ، كما أنها تؤثر على خزينة المؤسسة بسبب مواعيد دفعها المتقدمة لذلك يجب إعادة النظر في معدل وتنظيم هذه الضريبة ورغم الإجراءات المتخذة من قبل المشروع من أجل تخفيف ذلك العبء بحيث نجد تخفيض معدل الضريبة إلى 03% عوض 06% كما كان سابقا، إلا أنه تبقى جهود أخرى في نفس السياق قصد تشجيع التوظيف وبالتالي التخفيف من حدة بطالة وبالتالي التفكير جليا في تخفيض معادلة أكثر حتى الوصول إلى إلغائه سنة 2007 وتعويضه بالضريبة الجزافية الوحيدة¹.

¹:شارف صابرينة سرية، مرجع سابق ذكره، ص:36

الفرع الثالث: التحفيز الجبائية حسب النظام الجبائي الجزائري :

أولا : مفهوم التحفيز الجبائية :

سوف نتطرق إلى مفهوم التحفيز الجبائية أولا ثم تبين أهم خصائصها ثانيا.

01- مفهومها :

هناك عدة تعاريف للتحفيز الجبائية أو التحريض الضريبي نذكر منها¹ :

- الحوافز الجبائية هي تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس .
- التحفيز الجبائية هي مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع .
- التحريض الضريبي هو تخفيف في معدل الضرائب ، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس .
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنه وبصفة عامة تعتبر التحفيز الجبائية بمثابة امتيازات ضريبية تتخلى عنها الدولة في سبيل إغراء المستثمرين، والهدف منها هو الزيادة في حجم الاستثمارات.

02- خصائص التحفيز الجبائية

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية² :

أ-إجراء اختياري : تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء .

ب-إجراء هادف : إن الدولة بمنحها هذه الحوافز فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل ذلك لابد من تدعيم هذه التحفيز بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مدة صلاحية إجراءات التحفيز؛
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية؛
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من التحفيز؛

¹دقة امال ، اثر التحفيز الجبائية علي الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ،جامعة ام البواقي ،2014-2015، ص: 62.

²ناصر مراد ،الاصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، دار هومة ،الجزائر،2003،ص:178.

ج-إجراء له مقابل :التحفيز إجراء خاص وهو محكم ومدقق، وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الاقتصاديين في مناطق معينة ولمدة معينة، وعليه فلا بد لهذه الفئة احترام بعض المقاييس كمكان الإقامة، مدة الاستفادة من هذا التحفيز.

د- السلوك :التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، وكذلك يحث الدولة على تحفيز عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

03- أهداف التحفيز الجبائي:

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعتها، وتتمثل هذه الأهداف في:

● الأهداف الاقتصادية:

إقتصاديا يستهدف وضع حوافز جبائية إلى:

- تنمية الإستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الإستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة؛
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الإقتصادية بل لاسهوارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها¹؛
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛
- تخفيض تكلفة الإستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- زيادة إي إيرادات الخزينة مستقبلا، فتتمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية².

¹ أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص: 60.

² درة امال، مرجع سابق ذكره، ص: 64.

● الأهداف الإجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية لسياسة التحفيز الجبائي في:

- إمتصاص البطالة، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال سياسة التحفيز الجبائي توفير مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛
- تشجيع الإستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تركز المستثمرين في المدن الكبرى.

ثالثا : أهم التحفيزات الجبائية التي يقدمها النظام الجبائي الجزائري .

أصلحت الجزائر الخصوص في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ المناسب لتطوير الإستثمارات ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات، و تقسم إلى وكالات وطنية لدعم الإستثمار، و للتوظيف الذاتي:

01-آليات دعم الاستثمار:

أ- آلة ترقية ومتابعة الاستثمارات: (APSI)

بموجب المرسوم التشريعي رقم: 05 - 93 المؤرخ في أكتوبر 1993 التي تحولت بموجب الأمر الراسم رقم: 03-01، في 20 أوت 2001 إلى آلة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي يتمثل في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب و تتولى المهام التالية:

__ تهيئة الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

__ تقدم كل الخدمات الإدانة والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للإستثمار المثوب والمزايا والحوافز المطلوبة إذا كان في مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب __ تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدمات هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.

__ إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته الهالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية.

__ تسهيل القيام بالاجراءات التأسيسية للمؤسسات وهي ربط المشاريع بواسطة خدمات الشبايك الوحيدة اللامركزية.

__ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

__ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

__ المثانة في تطوير قلية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار .

ب- المجلس الوطني للاستثمار : (CNI)

تأسس بموجب الأمر رقم 03 - 01 جهاز إستراتيجي لدعم تطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الإستثمارات وبسياسة دعم الإستثمارات¹.

¹ شريفي يسمينة ، دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار ، مذكرة ماستر ، جامعة مستغانم ، 2017-2018، ص:65.

02- آليات دعم التوظيف الذاتي:

قامت الجزائر بإنشاء ثلاث وكالات يخول لها منح تحفيزات جبائية للراغبين في الإستثمار تتمثل في:

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشلبي (ANSEJ)

هي هيئة عمومية، أنشئت بموجب الأمر: 14 - 96 المؤرخ في: 24 جوان 1996 ، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، تحتوي على 48 فرع على المستوى الوطني، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من: 19 - 30 سنة . والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، يضمن الجهاز عملية الموافقة وتمويل المؤسسة وتوسيعها، حيث يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار . كما يستفيد أصحاب المشاريع من تحفيزات جبائية من القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة .

• وتتمثل أهداف الوكالة في :

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المشاريع في مختلف مراحل إنشاء واستغلال المشروع؛
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات في جهاز المؤسسات المصغرة؛
- ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات والمشاريع سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط؛
- الحفاظ على علاقات مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل المشاريع؛ متابعة التنفيذ وتشغيل المشاريع.
- متابعة التنفيذ وتشغيل المشاريع.

وبالنسبة لعملية المرافقة التي تضعها الوكالة تحت تصرف الراغبين في إنشاء مؤسسات تتمثل في:

• مرافقة الوكالة لأصحاب المشاريع قبل البداية في المشروع :

التوجيه والتشجيع دراسة المشروع الإعلام التكوين المجاني؛

• مرافقة الوكالة لأصحاب المشاريع بعد انطلاق المشروع :

التشجيع والرقابة المتابعة والتقييم ضمان المخاطر.

منذ نشأة الوكالة وإلى غاية سنة 2017 بلغت حصيلة الوكالة فيما يخص خلق مؤسسات صغيرة 370.210 مؤسسة في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، حيث بلغ فيها قطاع الخدمات و النقل معا نسبة 52,7%، يليها قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 15 % ، وأخيرا قطاع الصناعة والصناعة التقليدية، ثم الأشغال العمومية والمهن الحرة بنسب 20% ، 8,8 % و 2,6 % على التوالي.

كما أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة لفائدة الطلبة الجامعيين بلغت نسبة: 9% من أصل مجموع المشاريع الممولة منذ نشأتها وإلى غاية 2017 والباقي يخص المهنيين، وهذا ما يؤكد ابتعاد الإطارات وأصحاب الشهادات العليا عن مجال الأعمال وتخوفهم من إنشاء مشاريع استثمارية .

ب- الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة: (CNAC)

انشأ الصندوق طبقا المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق لـ: 06 جويلية 1994 لفائدة إجراء القطاع الإقتصادي الذي فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية، إذ يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 - 50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية بالاستفادة من مساعدات مالية من 28 إلى 29 من التكلفة الإجمالية للمشروع شرط أن لا تتجاوز 10 ملايين دج ، وتحفيزات جبائية تتمثل في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة و التخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنجاز و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال؛ ويقوم الصندوق من جهة أخرى بتغطية النشاطات المنصوص عليها في التنظيم والمتمثلة:

كافة نشاطات الإنتاج والخدمات ما عدا إعادة البيع دون تحويل المنتج؛ النشاطات المحدثة في قطاع الفلاحة، الري والصيد البحري؛

النشاطات المحدثة في المناطق الخاصة (الهضاب العليا و الجنوب .)

منذ نشأة الصندوق وإلى غاية سنة 2017 يرافق الصندوق ما يقارب 140.397 مؤسسة مستفيدة من هذه الامتيازات، في حين بلغت سنة 2017 ما يقارب 1681 مؤسسة، وخلال سنة 2016 تم تمويل 49 % منها خاص بقطاع الفلاحة

ج-الوكالة الوطنية لترقية القرض المصغر: (ANGEM) :

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 - 04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 لهدف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة الرامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة وذلك بمنحهم سلفة بدون فوائد لشراء تجهيز مواد أولية لبدء نشاط .أو حرفة وهو موجه للأشخاص الذي يتجاوز سنهم 18 سنة دون دخل، ولقد سجلت حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها سنة 2004 وإلى غاية سنة 2017 ما يقارب 796.333 قرض ممنوح يتوزع بين نسبة 62.44 % شخص استفاد منها من فئة النساء ونسبة 17.91 % استفاد منها الرجال، ومن جهة أخرى تسجل الصناعات الصغيرة 310.426 قرضا ممنوحا بنسبة 38.73 % ، أما القطاعات الأخرى تتمثل خاصة في الخدمات، الصناعة التقليدية والزراعة بين 14 % و 20 % .

• كما يستفيد أصحاب المشاريع الإستثمارية من تحفيزات جبائية تتمثل في الآتي:

- ✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- ✓ إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- ✓ تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- ✓ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين؛
- ✓ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- ✓ تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي¹.

¹ شرفي يسمينة، دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص: 68.

المطلب الثاني: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : ويتكون من الأداء المالي و الأهداف و مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الاول : الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية : و يتكون من مفهوم الأداء و تعريف تقييم الأداء و أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أولا : مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، فيعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة

ويعرف الأداء كذلك بأنه " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة، أو لجانب

معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد ولفترة محددة ¹."

وهناك من يرى أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.

ويعرف الأداء كذلك بأنه " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة، أو لجانب معين

من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد ولفترة محددة ²."

وهناك من يرى أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة .

ثانيا : تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :

قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كما ردفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

¹ عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة Master أكاديمي تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص: 05.

² عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 2004/04، ص: 41-42.

تقييم الأداء" يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. ومعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا¹. "من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، و إصدار أحكام على ما تم قياسه، فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء المالي نحاول اقتراح التعريف التالي: تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

ثالثا: أهمية عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في مساعدة الإدارة المالية على تحقيق الأغراض التالية:

تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية بشكل عام ويتم ذلك عن طريق_ :

- تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.
- تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين.
- مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع المخطط لها وتحديد الانحرافات وتحديد أسبابها.
- يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية للمؤسسة في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حيال حدوثها.
- يساعد التقييم المالي للمؤسسة في إعطاء صورة عن علاقتها مع المؤسسات الأخرى.
- يساعد تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية.
- تتعرض الكثير من المؤسسات إلى الفشل وهذا نتيجة لسوء تسيير الإدارة المالية، ويأتي دور تقييم الأداء المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجتها².

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال- التحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 ، ص: 48 .

² حمزة الشمخي ، ابراهيم الحزراوي ، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 43.

الفرع الثالث :الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية :

يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى لها المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية :التوازن المالي ، السيولة واليسر المالي ، المردودية ،إنشاء القيمة.

أولا : السيولة والتسيير المالي :

تقيس السيولة ،بالنسبة للمؤسسة ،قدرتها علي مواجهة التزاماتها القصيرة ،أو بتعبير آخر تعني قدرتها علي التحويل بسرعة الأصول المتداولة "المحزونات والقيم القابلة لتحقيق " إلى الأموال متاحة ، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلي عدم المقدرة علي الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات .
وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة علي توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح وهي :

01-المؤسسة :

تحد السيولة من تطوير ونمو المؤسسة ،وذلك بعدم تمكين المؤسسة او السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط ك شراء مواد الأولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية ،الاستفادة من التخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

02-أصحاب الحقوق:

تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق علي المؤسسة ،ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى التأخير تسديد الفوائد ،في دفع المستحقات الإجراء،في تسديد ديون الموردين

03-عملاء المؤسسة :

قد تؤدي هذه المشكلة إلى التغيير شروط تسديد العملاء وبتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب علي المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي .
فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض علي المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد
أما اليسر المالي فهو علي خلاف السيولة ، ويتمثل في قدرة المؤسسة علي مواجهة توارخ الاستحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل ،فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسطة الأجل الذي تقوم به المؤسسة¹.

¹منير عوادي ،دور سوق الاوراق المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرات ماجستير ،جامعة بسكرة :سنة 2015،ص:71.

ثانيا :التوازن المالي :

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. "ويتمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأسمال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية ،يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأصول ومصادرها". من التعريف يتضح إن الرأسمال الثابت والمثمتل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة "رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل" وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات . و تحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ،يستوجب التعادل بين المقوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة ،و تمكن أهمية البلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية :

- ✓ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ✓ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم اليسر المالي.
- ✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- ✓ تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

ثالثا : المردودية وإنشاء القيمة :

01-المردودية : تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها ،فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى " PETER DRUKER" بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب إن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها ،و المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة .والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرس المالي والاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المالي وهذا يعكس المردودية المالية .

فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية،و بصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية¹.

¹ منير عوادي ، مرجع سابق ذكره ،ص:72-73.

02-إنشاء القيمة: للمساهمين تعني القدرة علي تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا.

والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فان لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة ،ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

الفرع الثالث :النسب و مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :

لقد أصبح استخدام المؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من الأمور واسعة الانتشار إذ أنه لا يمكن تصور تحليل بيانات المؤسسة وتحديد مركزها المالي من دون التطرق إلى المؤشرات المالية من تحليلها واستخلاص مختلف النتائج منها، إذ أن المؤشرات المالية تعتبر أداة مهمة ومفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بشكل فعال وبنيت على بيانات صحيحة ، وسنحاول التطرق إلى هذا الفرع من خلال تناول العناصر التالية:

✓ أولا :ماهية المؤشرات المالية؛

✓ ثانيا :مؤشرات الميزانية؛

✓ ثالثا :مؤشرات جدول حسابات النتائج؛

أولا :ماهية المؤشرات المالية:

تعتبر المؤشرات المالية من أهم أدوات التحليل المالي شيوعا واستخداما في قياس وتقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال إجراء مقارنات بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤشرات المالية للمؤسسات المنافسة أو المؤشرات الصناعية، كما تمكن المؤشرات المالية مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات متعاقبة بهدف تحديد وتقييم اتجاهات الأداء المالي .

و قبل التطرق إلى ماهية المؤشرات المالية سنتناول التحليل المالي باعتباره وسيلة للحصول على هذه المؤشرات المالية.

01- :ماهية التحليل المالي:

يتضمن التحليل المالي عملية تفسير وفهم القوائم المالية المنشورة كمنتج نهائي لنظام المعلومات المحاسبية والتي تمثل المدخلات لعملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعتبر فيه هذه القوائم نهاية المطاف في نظام المعلومات المحاسبية تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمؤسسة.¹

¹ عجلة حنان ،فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة2012-2013،ص:78-87.

أ- مفهوم التحليل المالي:

ويعرف أيضا بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف إبراز الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي حدثت على هذه العناصر وكذا حجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق جملة من المؤشرات المساعدة على دراسة وضع المؤسسة وتقييم أدائها وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة بغرض اتخاذ القرارات الرشيدة ".

ب- أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة كما أنه يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على عدة أسئلة جوهرية تم كل جهة من الجهات المعينة ذات العلاقة بالمؤسسة ويمكن إبراز أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسات المختلفة وبغض النظر عن طبع عملها، ليمد متخذي القرارات بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشائها، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة وإخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- ✓ كما يساعد التحليل المالي في التنبؤ بمستقبل المؤسسة من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛
- ✓ كما يتضمن التحليل المالي إبراز الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات عدة وحجم هذا التغير وأثاره.

ج- المؤشرات المالية:

تعتبر المؤشرات المالية علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبين تربطها علاقات أو خواص مشتركة لدراسة حالة معينة ، بهدف من خلال هذا الفرع إلى إبراز ما يلي :

- الخطوات الستة التي يمكن من خلالها تصميم المقاييس المحاسبية؛
- الأسباب الرئيسية لاستخدام المؤشرات المالية؛
- ذكر المؤشرات المالية الأكثر استخداما في الوقت الحاضر؛

د- مفهوم المؤشرات المالية:

إن مفهوم الأداء المالي يستند إلى عملية التحليل المالي التي تعتبر الخطوة الرئيسية لدراسة المؤسسة بالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي كالتحليل الأفقي والتحليل العمودي للقوائم المالية إلا أن التقنية الأساسية لدراسة وبحث الأداء ضمن التحليل المالي هو تحليل النسب المالية كمؤشرات ومقاييس مالية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حيث تكمن أهمية استخدام المؤشرات المالية في تقييم أدائها وقدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للمؤسسة .

إن استخدام المؤشرات المالية في قياس أداء المؤسسة وتحليل مركزها المالي تؤدي إلى تحديد الأثر المستقل لحجم الأرقام في القوائم المالية للمؤسسات عند مقارنتها وبالتالي تصبح عملية التقييم ذات معنى من خلال المعلومة التي يتم تركيبها من بيانات مستقلة ومطلقة تتمثل في بسط ومقام النسبة ويسعى الكثير من الباحثين إلى تطوير المؤشرات المالية بأسلوب عملي يعتمد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل ضمن تغطية وتقييم كافة أوجه نشاط المؤسسة.

ثانيا :مؤشرات الميزانية المحاسبية والمالية:

حتى يتمكن المحلل المالي من استخراج المؤشرات والنسب المالية من الميزانية المحاسبية لابد من تحويلها إلى أصبحت الميزانية المحاسبية هي ميزانية مالية مما سهل (SCF) ميزانية مالية وباستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد العمل للمحلل المالي. و تتمثل أهم النسب المالية المستخرجة من الميزانية المالية في:

01- نسب السيولة:

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل في:

أ- نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائني قصيري الأجل وإن الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة في حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة .

ج-نسبة السيولة السريعة:

وتسمى بنسبة السيولة المختصرة، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ونحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:2) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المؤسسة بذلك السداد

د- نسبة النقدية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل ونحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشرات على احتفاظ المؤسسة بسيولة ونقدية عالية ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرات على فشل هذه المؤسسة في استغلال أموالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من تكديسها في المؤسسة دون استخدامها.

هـ- رأس مال العامل:

يمثل رأس مال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذلك فإنه يعرف أيضا بصافي رأسمال العامل وتستخدم كمؤشر للحكم على سيولة المؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية:

$$\text{صافي رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

و إذا كان صافي رأس مال العامل كبير فذلك مؤشر إيجابي على سيولة المؤسسة ويتأثر حجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة بنود وتركيب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات.

- ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس مال العامل المتحقق خلال العام مع ما تحقق خلال الأعوام السابقة للحكم على هذا المؤشر في حين أنه لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات وذلك بسبب اختلاف أحجامها. أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودا أو هبوطا توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل بنود الأصول والخصوم المتداولة.

02- تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل (نسبة المديونية):

تم الإدارة المالية بمعرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات ولذلك تلجأ إلى هذه المجموعة من النسب من أهمها :

أ- نسبة القروض إلى مجموع الأموال:

وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$$

ب- معدل تغطية الفوائد:

تتحمل المؤسسة الأعباء الثابتة تتمثل في الفوائد على القروض الممنوحة لها وعليه يتركز اهتمام الإدارة المالية حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح المؤسسة وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة}}{\text{علي الفائدة}}$$

ج- نسبة القروض إلى حق الملكية:

وتسمى أيضا بنسبة الملكية حيث يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وتتحصل من خلال العلاقة التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

ثالثا: مؤشرات جدول حسابات النتائج:

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمرا أساسيا في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، كما وأن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة "باعتباره الهدف الأساسي لوجودها" كما يتيح للمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخرزينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيرهم .

من بين المؤشرات المستخرجة من تحليل جدول حسابات النتائج نجد:

1-رقم الأعمال: هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، وتختلف مكوناته باختلاف النشاط الذي تؤديه المؤسسة وبشكل عام يتفرع إلى رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي.
أما إذا كانت المؤسسة متنوعة فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

2-الهامش التجاري:

ومؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوق الأمامية والخلفية.
ويمكن حساب الهامش التجاري بحساب الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها وذلك وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{مشتريات بضاعة} + \text{التغيير في المخزون}$$

أو

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{بضاعة مستهلكة}$$

03- الإنتاج: نجد هذا المؤشر في جدول حسابات المؤسسات القطاعية الصناعية ولا يظهر في القطاعات

التجارية ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة لاختلاف استخداماتها.

و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاج} = \text{الإنتاج المباع} + \text{الإنتاج المخزون} + \text{إنتاج المؤسسة لنفسها}$$

04- الهامش على استهلاك المواد الأولية:

يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية ويعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ويحدد اعتمادا على العلاقة التالية:

$$\text{الهامش علي استهلاك المواد الأولية} = \text{الإنتاج} - \text{الاستهلاك من المواد الأولية}$$

أما بالنسبة لرصيد الاستهلاك من المواد الأولية فيمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الاستهلاك من المواد الأولية} = \text{مشتريات المواد الأولية} - \text{التغير في المخزون المواد الأولية}$$

05- القيمة المضافة:

و يعبر هذا المؤشر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفارق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة. يكمن حساب مؤشر القيمة المضافة بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{القيمة المضافة} &= \text{الهامش التجاري} + \text{إنتاج الدورة} - \text{المشتريات من المواد الأولية} \\ &+ \text{التغير في مخزون م المواد الأولية} - \text{المصاريف الخارجية الاخرى} \end{aligned}$$

06- الفائض الإجمالي للاستغلال:

يمثل هذا الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة. ويمكن حساب الفائض الإجمالي للاستغلال انطلاقا من القيمة المضافة، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} &= \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الاستغلال} \\ &- \text{ضرائب ورسوم واقتطاعات مماثلة} - \text{مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية} \\ &- \text{مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة ومخاطر الاستغلال} + \text{إيرادات} \\ &\text{الاستغلال الاخرى} - \text{مصاريف الاستغلال الاخرى} \end{aligned}$$

07- نتيجة الاستغلال:

هي رصيد دورة الاستغلال أي الفارق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{نتيجة الاستغلال} &= \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} \\ &+ \text{مخصصات الاهتلاك و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة} \\ &- \text{استرجاع الاهتلاكات و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

08- النتيجة المالية:

يتمثل مؤشر النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية وكل الآثار المالية الناتجة عنها. وبالتالي يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{النتيجة المالية} = \text{الإيرادات المالية} - \text{المصاريف المالية}$$

09- النتيجة الاستثنائية:

يتمثل مؤشر النتيجة الاستثنائية في الفارق بين الإيرادات والمصاريف الاستثنائية، وتتضمن جميع العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال والاستثمار والعمليات المالية، وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{النتيجة الاستثنائية} = \text{الإيرادات الاستثنائية} - \text{المصاريف الاستثنائية}$$

¹ عجيلة حنان مراجع سابق ذكره ص:87.

الفرع الرابع: علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :

إن التكاليف الجبائية نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة: الاستغلال، التمويل، الاستثمار، لذلك فإن تسييرها يجب أن يكون متوافقا مع هذه المراحل، حتى تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها المالية المسطرة.

أولا : أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الإستغلال.

إن عملية تحديد ودراسة أهمية التحفيزات الجبائية في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في الخزينة ورأس المال العامل.

01 - تأثير التحفيزات الجبائية على خزينة المؤسسة:

إن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات خاصة في مرحلة الاستغلال .

لقد طبقت الدولة سياسة التحريض الجبائي بمنحها إعفاءات جزئية وأخرى كلية لبعض أنواع الضرائب والرسوم من بينها الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني، حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وبالتالي تأثر الخزينة بالتحفيزات الجبائية يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التي طبقت عليها الدولة سياسة التحريض الضريبي، وفي هذا الصدد سنقوم بتحليل أثر كل من الرسم على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة:

أ . تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة:

كلما منحت المؤسسة للزبائن مهلة دفع أكبر مما يجب فإنها ملزمة بدفع الرسم على القيمة المضافة، الذي لم تحصله من خزينتها، وهذا ما يحدث احتياجا ماليا يؤثر سلبا على توازنها المالي، ومنه تعتبر المدة التي تفصل ما بين تاريخ تسديد الزبائن لديونهم، وتاريخ استحقاق الرسم، مدة هامة بالنسبة للمؤسسة حيث يمكنها هذا المبلغ من اجراء عمليات تعود بالنفع على الخزينة كالتوضيفات البنكية مثلا.

ب . تأثير الضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة:

يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية. إذ يتعين على الخاضع لهذه الضريبة أن يقوم بنفسه بحساب مبلغها وتصفيته ودفعها تلقائيا لصندوق قابض الضرائب المختص إقليميا، ويتم هذا بدون إصدار و إرسال مسبق للجدول من طرف مصلحة الضرائب يتضمن نظام الدفعات التلقائية:¹

¹دقة امال، مرجع سابق ذكره، ص 68-70.

✓ من جهة، دفع ثلاث أقساط أو تسبيقات؛

■ من جهة أخرى، دفع رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات.

يترتب عن نظام الدفع التلقائي للأقساط المؤقتة، خلال سنة مالية، تباعد زمني ما بين الحدث المنشئي "الحدث الذي يعطي ميلاد لفرض الضريبة" والدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي يمكن القول إن اعتماد نظام التسبيقات المؤقتة لتسديد الضرائب على الأرباح، يخفف من عبء ارتفاع الضريبة على تدفقات المؤسسة، بحيث يسمح التباعد بين فترات التسديد للمؤسسة بتوفير المبالغ اللازمة في مواعيدها المستحقة، ففي الفترة التي تعرف فيها المؤسسة نمو للنتائج وزيادة في الأرباح، يصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة، بما أن الأقساط تحسب على ضريبة سابقة تقل عن المتعلقة بالسنة المالية المعنية. لكن في حالة الحصول على نتائج متناقصة أو سلبية، فإن دفع الأقساط المحسوبة على أساس مرتفع يمكن أن يؤثر سلبا على وضعية الخزينة.

كما نجد أن المؤسسة تعتمد على القروض والتسهيلات المصرفية قصيرة الأجل، من أجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة، وذلك بهدف تفادي ضغط السيولة. بالتالي فإن تراكم حجم الضرائب المستحقة وثقلها، يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة، دون المؤسسات الصغيرة والناشئة التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية الناجمة الاقتراض .

02- تأثير التحفيزات الجبائية على رأس المال العامل:

إن فكرة تأثير التحفيزات الجبائية على رأس المال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة. وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل فتأثير التحفيزات على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالبا على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي. وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفهوات ضريبية.

كما يتجلى تأثير التحفيزات الجبائية على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات ، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية ، وذلك بعد طرح قيمة الإهلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات وبما أن الإهلاك المتسارع يعد أحد الطرق التي تستخدم لتحفيز الاستثمارات الخاصة فإنه يؤثر على مقدار الضريبة التي يدفعها المستثمر وبالتالي تنخفض قيمة الاستثمارات ، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

ثانيا : أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة التمويل.

تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض. وبالتالي فالتحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الدولة تؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة للمؤسسة المكلفة بالضريبة، وبالتالي تنخفض قيمة الديون بانخفاض نسبة الاقتراض من المؤسسات الأخرى.

ثالثا : أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستثمار:

تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، بغرض توجيه اهتماماتهم الاستثمارية نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. وهي قد تكون في شكل:

- ✓ **إعفاء ضريبي**: وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.
- ✓ **تخفيض ضريبي**: وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط.

خلاصة المبحث :

يمكن القول بأننا تطرقنا في المطلب الأول عرض أهم التأثيرات الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري.

كما تناولنا في المطلب الثاني مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،عرض أهم الأهداف المالية ،والمؤشرات ،و علاقة التحفيزات الجبائية للأداء المالي من ناحية الاستغلال ،التمول ،و الاستثمار .

و لمعرفة علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية سوف نتطرق في المبحث الثاني أهم الدراسات التي تناولت التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني:

**عرض وتقويم الدراسات السابقة
للتحفيزات الجبائية و الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية**

تمهيد

إن تناول ما تطرق له الباحثون من قبل حول موضوع الدراسة، من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية المتبعة والنتائج المتوصل إليها لبالغ الأهمية، فهو أساس الانطلاق وركيزة تجاوز النقائص والاستفادة من التجارب السابقة. يتم في هذا المبحث إبراز أهم الدراسات السابقة ، المتناولة كلا من التحفيزات الجبائية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، لمعرفة النتائج المتحصل عليها والأدوات المستخدمة في التحليل، عرضا وتقييما مع المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية لإبراز أهم الفروقات الموجودة.

قسم هذا المبحث إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية ، وفي المطلب الثاني عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تعرضت للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مع تفصيل أهم ما يميز الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية.

يتم عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحفيزات الجبائية باللغة العربية أولا، وتقييم هذه الدراسات ثانيا .

الفرع الاول : عرض الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية .

وهي كما يلي:

الدراسة الأولى : دراسة توامي امال (2012) بعنوان " التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر"،

ماجستير في علوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية، منشورة في موقع www.sndl.cerist.dz ،تخصص: نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3 .
حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما هو دور الذي يمكن أن تقوم به التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار ؟

وطرحت الفرضيات التالية :

- إن فكرة إنشاء أجهزة لتطوير ،دعم ومتابعة الاستثمارات خطوة أساسية وهامة لتشجيع المستثمرين .
- تعتبر القوانين أهم ركيزة في تنظيم التحفيزات الجبائية للاستثمار.
- التحفيزات الجبائية من أهم العوامل تأثيرا في توفير مناخ استثماري حادب.
- الجباية هي أداة في يد الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي.

ولقد قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلى النظام الجبائي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات ،وفي الفصل الثاني إلى الاستثمار و سياسة التحفيز الجبائي ، وفي الفصل الثالث إلى السياسات التحفيزية المطبقة في الجزائر .

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

- ✓ عدم التميز في المعاملة الضريبية بين مستثمر الوطني و الأجنبي .
- ✓ تقديم المزايا و الحوافر الضريبية الأزمة لتشجيع الاستثمارات بالخصوص في شكل إعفاءات ضريبية أو جمركية أو في صورة خدمات لازمة.
- ✓ ضرورة قيام الهيئات المشكلة لتطوير ودعم الاستثمار بمتابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتغلب على الصعوبات التي تواجه المستثمر خلال مراحل التنفيذ وذلك بتسليط الإجراءات الإدارية.

- ✓ ضرورة استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الشركات الاستثمارية علي جلب التكنولوجيا المتقدمة التي تناسب الاقتصاد و تكتيف برنامج الإنتاج وسياسة التسعير و سياسة التوظيف من خلال منح تخفيضات و إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف عدد معين من العمال وتنتج نسبة معينة الإنتاج وتتبع سياسة تسعير مغرية وتأتي بمقدار معين من التكنولوجيا من خلال آلات متطورة وتقنيات متقدمة.
- ✓ ضرورة استخدام سياسة في التوجيه المستثمرين نحو المشروعات الإنتاجية وتصديرية لان توجيه الاستثمارات إلي القطاعات السلعية يؤدي إلي الزيادة الإنتاج وهذا من شأنه أن يؤدي إلي زيادة الموارد العامة للدولة من النقد الأجنبي نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات وبتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ ضمان استقرار النظام الضريبي ذلك أن كثرة التعديلات في التشريعات التي تنظم فرض الضريبة يجعل تقييد المستثمر بها جد صعبة ولا شك إن المستثمر يهمل الوقوف على النظام الضريبي الذي تخضع له أرباحه. فإذا كان هذا النظام لا يتسم بالاستقرار و تدجل عليه تعديلات كثيرة بين الحين والآخر فان ذلك يجعله يفقد الثقة.

الدراسة الثانية : دراسة رمضاني لعلا (2002) بعنوان "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات

الاقتصادية ،حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،فرع التخطيط الاقتصادي ،جامعة الجزائر، منشورة في موقع: www.sndl.cerist.dz .

حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما هي أثار الحوافز و التحريض الضريبي علي التوجيه و دعم الاستثمار في الجزائر خاصة في ظل الإصلاحات الجبائية لفترة تسعينات القرن الأخير ؟
وطرح الفرضيات التالية :

- أصبحت الضريبة أهم أساليب السياسة المالية ،ولها أثرها الايجابي علي النمو الاقتصادي ،وخاصة في دورها في تحفيز وتشجيع الاستثمار .
 - ظهر في هذا المجال اهتمام المستثمرين ،سواء المحليين أو الأجانب ، بهذه الإصلاحات الجبائية وبقانون الاستثمار.
 - ومن هذا المنظور وشعورنا بالأهمية هذا الموضوع الذي لم يستوفي حظه من الدراسة اتجهنا لاختيار هذا الموضوع.
 - و هذا الموضوع له علاقة بالتخصص العلمي في مجال دراسي في مرحلة التدرج.
- ولقد قسم الباحث الدراسة إلي أربعة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلي مفاهيم عامة للضريبة و الاستثمار،وفي الفصل الثاني إلي سياسة التحريض الضريبي واثر التحفيزات علي الاستثمار ، وفي الفصل الثالث إلي

تحليل الإصلاحات الجبائية بالجزائر 1991-2000. و في الفصل الرابع إلى التحفيزات الجبائية المتعلقة بتشجيع الاستثمار .

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

- تعتبر الضريبة أداة من الأدوات التأثير في السياسة المالية .
- للضريبة تأثير في مجال الاقتصادي وخاصة في تشجيع الاستثمارات.
- لازالت هناك بعض المعدلات الضريبية التي تعتبر مرتفعة نوعا ما مثل معدل علي أرباح الشركات ،مثل ما صرح به بعض المستثمرين الأجانب.
- وجود نقائص ضمن النظام الغربي نتيجة لوجود التهرب و الغش الجبائي.
- عدم استقرار في النظام الضريبي حيث نلاحظ سنويا حدوث تعديلات ضريبية.
- إضافة إلى التحفيزات الجبائية الخاصة بالمناطق النائية الهامة و التي كانت موجهة إلى القضاء علي التوازن الجغرافي للمشاريع ،لاحظنا تركز المشاريع الاستثمارية في مناطق الشمال فقط.
- نصل في الأخير أن تحقيق الهدف الجوهري للسياسة التنموية لا يرتبط بالجانب الجبائي فقط ،ولكن هناك علاقة عدة عوامل أخرى تساهم في تدعيم الاستثمارات ،كمشكل العقارات الصناعية ،والتسهيلات الإدارية ،مرونة القطاع المصرفي ،ظروف السوق (التنافس والطلب علي المنتوجات)

الدراسة الثالثة : دراسة جخدم أمجد (2010) بعنوان "فعالية التحفيزات الجبائية و تأثيرها علي الوعاء الجبائي "

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ، منشورة في موقع:

www.sndi.cerist.dz

حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما مدي تأثير التحفيزات الجبائية علي الوعاء الجبائي ؟ .
وطرح الفرضيات التالية :

- إن التوسع في تقديم التحفيزات الجبائية في المدى القصير يؤثر سلبا علي الوعاء الضريبي.
- إن التوسع في تقديم التحفيزات الجبائية في المدى الطويل يؤثر إيجابا عي الوعاء الضريبي.
- إن فعالية الإدارة الضريبية تساهم في دعم التحفيزات الجبائية.

ولقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلى ماهية النظام الجبائي و التحفيزات الجبائية و الوعاء الجبائي،وفي الفصل الثاني إلى مكونات الوعاء الجبائي و الإطار التشريعي و التنظيمي، وفي الفصل الثالث إلى أهمية مديرية الضرائب لولاية الاغواط و الهيئات المدعمة للتحفيزات الجبائية.
و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

- إن فعالية النظام الضريبي تتأثر بالقوانين التشريعية و السير الحسن للإدارة الضريبية.
- عدم وجود تنسيق بين الإدارة الضريبية و الهيئات الداعمة للاستثمار والمكلف الجبائي.

- كثرت التعديلات الجبائية و القوانين المتعلقة بالتحفيزات ساهمت في عدم فهم واجبا و حقوق المكلف.
- إن كثرة مشاريع المستفيد من التحفيزات هي في قطاع الخدمات وليس في القطاع الإنتاجي وبالتالي لم تحقق النتائج المرجوة منها كالقضاء علي البطالة وزيادة الاستثمارات.
- إن وجود تغيرات في قوانين التحفيزات الجبائية استغلالها بعض المكلفين في التهرب من دفع الضرائب مع العلم إنهم استفادوا من تحفيزات جبائية.
- قلة الموارد البشرية المكونة و الإمكانيات المادية ساهم في عرقلة السير الحسن للإدارة الضريبية ، كما إن عدم فهم القوانين الجبائية من طرف الهيئات الداعمة للاستثمار كان له اثر سلبي لدي المكلف.

الدراسة الرابعة : شارف صابري سرية (2016) بعنوان "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"،

مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ونقدي ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما مدى فعالية الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر؟. وهدفت الدراسة إلي توضيح مدي مساهمة السياسة الجبائية والامتيازات المقدمة من خلالها بالتطرق إلي مختلف التفاصيل الخاصة بالتعديلات التي مست القانون الجبائي ودراسة مدي فعاليتها في تطوير وتشجيع وجلب الاستثمار ،ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطني .

وطرحت الفرضيات التالية :

- الإصلاحات الجبائية وضعت فرص و حوافز للاستثمار في الجزائر.
 - الامتيازات الجبائية للاستثمار في الجزائر تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار.
 - متابعة الدولة للاستثمار عن طريق مؤسساتها وقيامها بتربيته وتطويره
- ولقد قسمت الباحثة الدراسة إلي أربعة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلي الملامح العامة للنظام الجبائي، وفي الفصل الثاني إلي مفاهيم عامة حول الاستثمار، وفي الفصل الثالث إلي آثار الامتيازات الجبائية علي الاستثمار في الجزائر، وفي الفصل الرابع إلي دراسة التطبيقية
- و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة و الفساد بصفة عامة.
- ضرورة تقديم مزيد من الحوافز وتوجيهها نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- تشجيع الشباب للاتجاه نحو المشاريع الإنتاجية عن طريق تقديم محفزات مغرية تجذبهم لهذا النوع من المشاريع.
- وجوب اهتمام الدولة برأس المال الطبيعي وعدم التركيز الكبير على رأس المال المادي.
- وكل الجوانب المتعلقة به المتعلقة توفير بنك خاص بالاستثمارات
- تطوير القطاع الوطني الخاص و إعادة توجيه القطاع العام.

الدراسة الخامسة : درقة امال (2015) بعنوان " اثر التحفيز الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " ، مذكرة
ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،
دراسة ميدانية لمدي تأثير التحفيز الجبائية علي الأداء المالي ، جامعة أم البواقي ،
حيث تمحورت إشكالية البحث حول : ما مدي اتر التحفيز الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

وهدفنا الدراسة إلي التعرف عي مدي اهمية التحفيز الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ، و قياس مدي تاثير
الذي يمكن أن تحدثه التحفيز الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
وطرحت الفرضيات التالية :

- التحفيز الجبائي دور في تحسين الأداء المالي من خلال التأثير على مختلف م ا ر حل نشاط المؤسسة؛..
- أهمية الفيزات الجبائية مرهونة بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة؛
- لكي تساهم التحفيز الجبائية في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة يجب دمج تسيير العامل الجبائي
- ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة.

ولقد قسمت الباحثة الدراسة الي ثلاثة فصول ، حيث تطرقت في الفصل الأول إلي مفاهيم أساسية حول الجبائية و
النظام الجبائي ، وفي الفصل الثاني إلي الأداء المالي و التحفيز الجبائية ، وفي الفصل الثالث إلي دراسة ميدانية
لمدي تأثير التحفيز الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،
و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- أن التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء
الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وف ا ر ت ضريبية تساعد على النمو والبقاء؛
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم
إهمال أي جزء منها؛
- أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر
واضح في تدعيم المركز المالي؛
- الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين و التربصات، وبالتالي تمكينه من استغلال
القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الإختيارات التي يجب انتقائها.
- إعادة النظر في الامتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة،
وذلك مسايرة للوضعية الاقتصادية الدولية.
- أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم راس المال وعدد مناصب الشغل، ولا
يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة.

الدراسة السادسة : شريفي ياسمين (2018) بعنوان " دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار "، دراسة حالة الجزائر : مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،
حيث تمحورت إشكالية البحث حول : ماهو دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر ؟
وهدفت الدراسة إلي التعرف إلى مختلف التفاصيل الخاصة بالتعديلات التي مست القانون الجبائي، و دراسة مدى فعاليتها في تطوير و تشجيع ،و جلب الإستثمار ،و من ثم النهوض بالإقتصاد الوطني.
وطرحت الفرضيات التالية :

- الإصلاحات الجبائية وضعت فرص و حوافز للإستثمار في الجزائر
 - الامتيازات الجبائية للإستثمار في الجزائر تساهم في توفير المناخ الملائم للإستثمار.
 - السياسة الجبائية لها أثر فعال في تشجيع الإستثمار.
 - بعد استعراضنا للنتائج المتوصل لها من بين الاقتراحات التالية.
- و أهم ما توصيات التي خلصت لها الدراسة:
- ضرورة قيام الدولة ب زيادة حجم انفاقها الاستثماري خاصة الموجه للبحث العلمي، فغياب هذا الإنفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات.
 - استخدام معيار الكفاءة و الفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجبائية و التضحيات التي تتحملها الخزينة العمومية مقابل منح هذه التحفيزات، و من خلال معيار الفعالية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع.
 - يجب تقديم أساليب و أدوات السياسة الجبائية من تحفيزات و إعفاءات جبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة الالتزام بالمدة.
 - ضرورة إنشاء هيئة على المستوى الوطني يوكل مهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية ، لقيام المستثمر و تمكنه تقديم ضمانات للمؤسسات المالية للحصول على قروض لتمويل مشاريعه الاستثمارية.

الدراسة السابعة : واضح باسم-سايب نور الدين (2018) بعنوان " اثر التحفيزات الجبائية علي تشجيع الاستثمار في الجزائر "،دراسة حالة الجزائر الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة : مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص : محاسبة وجبائية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،

حيث تمحورت إشكالية البحث حول : ما مدي مساهمة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار في الجزائر ؟ وهدفت الدراسة إلي معرفة الإعفاءات و الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار، وإبراز اثر التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار ،وكذلك الإحاطة بالجانب الأكاديمي حول الامتيازات الجبائية والاستثمار من خلال مختلف المفاهيم الخاصة وطرحت الفرضيات التالية :

- تسمح التحفيزات الجبائية بتشجيع الاستثمارات .
- تعتبر التحفيزات الجبائية العنصر الأساسي لإقبال الشباب نحو الاستثمار.
- قد تأثر التحفيزات الجبائية في توجيه القرار الاستثماري نحو المناطق التي يجب ترقيتها.
- تؤثر القوانين المطبقة على حجم القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- و أهم ما توصيات التي خلصت لها الدراسة:
- إعادة ضبط حجم القروض الممنوحة حسب القطاعات لدى الوكالة وذلك لما تتطلب كل منطقة من أجل ترقيتها.
- على الشباب المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري الملائم قبل طلب الاستفادة من المزايا الممنوحة من طرف الوكالات الداعمة للاستثمار.
- تفعيل دور الوكالات الفاعلة في هذا الجانب، من خلال إعلام الشباب بكل جديد حول الوكالة وما تقدمه من امتيازات .
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية، والتنفيذية، بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم بشكل أسرع.
- التعديل في المساهمة الشخصية للمستثمر في صيغة التمويل الثنائي، لأنها تمثل عبئ كبير على الشباب المفضل لهذه الصيغة.

الدراسة الثامنة : جودي عبد المجيد -غازي احمد (2017) بعنوان " التحفيزات الجبائية وأثرها علي الاستثمار المحلي"،دراسة حالة قطاعي النقل و أشغال البناء بولاية ادرار للفترة :2008-2016،مذكرة ماستر في ميدان علوم اقتصادية ،علوم تجارية ، وعلوم التسيير ،تخصص : مالية المؤسسة،جامعة العقيد احمد دراية -ادرار - ، حيث تمحورت إشكالية البحث حول : ما مدي مساهمة التحفيزات الضريبية دعم الاستثمار المحلي .دراسة مشاريع ممولة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولاية ادرار ؟ وهدفت الدراسة إلي محاولة التطرق إلى كل من ماهية التحفيزات الضريبية والاستثمار المحلي، والتعرف على كيفية الاستفادة من التحفيز الضريبي ودوره في تنشيط الاستثمار ونمو المؤسسات، ، و تبيان العلاقة بين التحفيزات الضريبية والاستثمار المحلي، تحديد مدى قدرة التحفيزات الضريبية الممنوحة في دعم الاستثمارات وقيامها. وطرحو الفرضيات التالية :

- التحفيز الضريبية ليس هو المحدد الأساسي لقرار الاستثمار .
 - يتم تقديم التحفيزات والامتيازات الضريبية في إطار أجهزة معينة بالاستثمار
 - تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في تنمية الاستثمارات محليا.
 - للتحفيزات الضريبية آثار سلبية ثانوية جانبية على المشاريع الاستثمارية
- و أهم ما توصيات التي خلصت لها الدراسة:
- على الجهات المعنية توفير قاعدة بيانات إحصائية خاصة المتعلقة بالاستثمار والجبائية
 - ضرورة المصادقية في التصريحات المقدمة من المستثمرين إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
 - لمنح التحفيزات الضريبية يجب ان تقوم الوكالة بجواسة مسبقة للمشاريع التي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستفادة من هاته التحفيزات .
 - توفير مناخ اقتصادي ملائم يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية.
 - ضرورة وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية.
 - ينبغي الأخذ بعين الاعتبار في سن السياسات الضريبية الحديثة عناصر أخرى ثانوية للاستثمار بهدف عدم تأثير عليها سلبا قد تضر بحالة الاقتصاد الوطني.

الدراسة التاسعة : د: شنتوفي عبد الحميد (2017) بعنوان " التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر"، جامعة الجزائر 03-الجزائر ، مقال علمي في مجلة الاكاديمية للبحث العلمي القانوني ، مجلد : 16 العدد 2017/02. ص: 218-229. رقمها (ISSN: 0087-2170) DOI:57-2010:

حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدي فعالية التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية ؟ ولقد قسم الباحث الدراسة إلى أربعة محاور ، حيث تطرقت في المحور الأول إلى اعتماد نظام جبائي تحفيزي لجلب الاستثمارات ، وفي المحور الثاني إلى مدي نجاعة هذه الحوافز ، وفي المحور الثالث إلى تقييم هذه الحوافز وفي المحور الرابع إلى إبراز شروط ضمان نجاح هذه الحوافز الجبائية و مساهمتها في استقطاب الاستثمارات . و أهم ما توصيات التي خلصت لها الدراسة:

إن الإعفاءات و تسهيلات الممنوحة لرأس المال المحلي والأجنبي لم تحفز الاستثمار بشكل كاف ، باعتبارها لا يمكن أن تكون عاملا مهما وجوهريا في جلب الاستثمارات و تطويرها ، لان الأمر الذي يهم المستثمر إلى جانب التحفيزات الجبائية ، هو مدي توفير مناخ مشجع للإعمال و الاستثمار ، وكذا وجود منظومة إدارية غير بيروقراطية شفافة ، فضلا عن محاربة الفساد بكل أشكاله ، وكذا تفعيل أداء النظام المصرفي و البنكي والمالي ، وبتالي فان تهيئة وتطوير هذا المحيط تبقي هي أولوية كل إصلاح يرمي لترقية الاستثمار .

الدراسة العاشرة : زينبات اسماء (2017) بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، جامعة الجزائر 03-الجزائر ، مقال علمي في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص: 111-128. رقمها (ISSN 1112-6132)

حيث تمحورت إشكالية البحث حول : هل ساهمت التحفيزات الجبائية المطبقة في النظام الضريبي الجزائري في تعزيز فرص الاستثمار ؟

وهدفتم الدراسة إلى معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار ومدى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل ، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة وترشيد التحفيزات الجبائية.

ولقد قسمت الباحث الدراسة إلى ثلاثة محاور ، حيث تطرقت في المحور الأول إلى التحفيزات الجبائية كعامل محفز للاستثمار، وفي المحور الثاني إلى سياسة التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر، وفي المحور الثالث إلى تكاليف منح التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر.

و أهم ما توصيات التي خلصت لها الدراسة:

- استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية ، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجبائية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العمومية مقابل منح هذه التحفيزات ، و من خلال معيار الفعالية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع.
- ضرورة إنشاء هيئة على المستوى الوطني توكل لها مهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية ، وذلك حتى يتمكن المستثمر من تقديم الضمانات اللازمة للمؤسسات المالية من أجل الحصول على القروض لتمويل مشاريعه الاستثمارية
- يجب منح التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة إلزام المستثمر المستفيد من التحفيزات الجبائية بالاستمرار في نشاطه على الأقل لمدة مماثلة لمدة التحفيزات الجبائية.
- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة وإدارة التحفيزات الجبائية وبأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات الجبائية على الاستثمارات التي تتميز بمعايير الموضوعية و لقابلة للقياس.

الفرع الثاني : تقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية :

معظم الدراسات قد تطرقت لسياسة و اتر وفعالية التحفيزات الجبائية للاستثمارات الجزائرية علاقته في رفع و تشجيع الاستثمارات الجزائرية.

بعبارة أخرى تناولت العلاقة هذه التحفيزات الجبائية بالاستثمارات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وإمكانية التنبؤ بعوائد هذه التحفيزات الجبائية علي ربحية المؤسسات مستقبلا.

كما توجد دراسات تناولت التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية بالجزائر وكذلك دورها في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر ، من اجل نمو الاقتصاد الوطني الذي تعمل الجزائر من اجل تحسين مناخها الاقتصادي من خلال هذه التحفيزات الجبائية.

المطلب الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي .

يتم عرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأداء المالي باللغة العربية أولا، وتقييم هذه الدراسات ثانيا.

الفرع الاول : عرض الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي .

كما يلي :

الدراسة الأولى: دراسة الباحثة مريم باي (2018) بعنوان "أثر القيمة العادلة علي المؤشرات الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "دراسة ميدانية تحليلية بشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، منشورة في موقع : www.sndl.cerist.dz . من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري : "قسنطينة 2".

حيث تمحورت إشكالية البحث حول هل يؤثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق؟

ولقد قسمت الباحث الدراسة إلى أربعة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلى أسس القياس في ظل الفكر المحاسبي ،وفي الفصل الثاني إلى محاسبة القيمة العادلة ، وفي الفصل الثالث إلى جودة البيانات المالية و المؤشرات الأداء المالي في ظل محاسبة القيمة العادلة . وفي الفصل الرابع إلى اثر القيمة العادلة علي المؤشرات الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق .

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الإختلالات و استغلال الفرص؛

✓ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل و تكلفة أقل -مورد داخلي -والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسن الأداء المالي.

الدراسة الثانية:دراسة الباحث دادن عبد الغني (2007) بعنوان " قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات

الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، منشورة في موقع : www.sndl.cerist.dz . من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر.

حيث تمحورت إشكالية البحث وهي :

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي، باستعمال أسلوب التحاكي ؟
 - هل يمكن للمؤسسة معرفة وتقدير قيمتها السوقية ، ومعدل نموها الداخلي ، وسلوك هيكلها المالي بناء على المؤشرات المالية والاقتصادية؟
- ولقد قسم الباحث الدراسة إلى سبعة فصول ، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى ماهية الأداء المالي ، وفي الفصل الثاني إلى دور المؤشرات في تصميم نماذج الإنذار المبكر -الإفلاس، الإعسار، والخطر المالي- ، وفي الفصل الثالث إلى محددات الهيكل المالي . وفي الفصل الرابع إلى القيمة ومعدل النمو تحت تأثير المتغيرات الكلية ، وفي الفصل الخامس إلى البورصة كوسيلة تقييم ومنظار لصد سلوك الأداء المالي ، وفي الفصل السادس إلى المحاكاة و النمذجة المالية ، وفي تطرق الفصل السابع إلى دراسة الحالة .
- وهذه الدراسة إلى إرساء نموذج للإنذار المبكر للمؤسسة الاقتصادية في ظل محيط يتسم بعدم التأكد؛ أضف إلى ذلك تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على المستوى الجزئي "المؤسسي".
- ولهذا الأساس، تصبح دراستنا مزدوجة الهدف ، حيث يكمن الأول في الإنذار المبكر وهو أمر ضروري تحتاجه المؤسسة في اكتشاف الأوقات الحرجة وتخطي المخاطر المالية التي تؤدي بها إلى هاوية الإفلاس.
- ويكمن الهدف الثاني في معرفة أداء المؤسسة مقارنة، بمثيلاتها أو مقترنة بالسنوات السابقة،
- ويقف هذا البحث في معرفة سلوك المؤشرات "المتغيرات" المحاسبية، المالية، الاقتصادية من جهة ومدى تأثير هذه المؤشرات على كل من معدل النمو الهيكل المالي، قيمة المؤسسة باعتبارها متغيرات مستقلة؛ ويكمن الهدف الثالث في تعداد المتغيرات التابعة "معدل النمو، الهيكل المالي، قيمة المؤسسة" : إذ نصطلح عليها بمقاييس الأداء المالي؛
- واهم ما توصلت إليه الدراسة :
- أولاً : النتائج النظرية فيما يخص الأداء المالي
- تتباين وجهات نظر تقييم الأداء حسب المقيمين والأكاديميين، من حيث النظام المعلوماتي المعتمد؛ فنجد بأن الاعتماد على النظام المغلق- كما هو حال النظام المحاسبي -ينتج عنه البعد المحاسبي؛ أما الاعتماد على المعلومات النابعة من الميزانية المالية و الاقتصادية بالإضافة إلى بيانات السوق المالي؛ تعطي بعداً آخر لمفهوم الأداء وتوسع من دائرته، طالما أن مقاربات الأنظمة المعتمدة تصب كلها في قالب واحد، أي أن التباين في وجهات النظر هو نسبي لا غير، ويمكن القول بأن البعد المحاسبي والبعد المالي والبعد الاقتصادي هي مقاربات -متاحة أمام الباحث - وبالتالي فهي متكاملة فيما بينها. فتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن ساهم تطور النظرية المالية بشكل مباشر في إعادة صياغة أغلب المؤشرات وفق ما تمليه مقتضيات البيئة المعاصرة، وعموماً أخذت المؤشرات ثلاث أبعاد أساسية وهي : البعد المحاسبي، البعد المالي، البعد الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس نكون قد أجبننا عن الإشكالية الفرعية الأولى حول ماهية الأداء المالي ومقارنته بالأداء الكمي باعتبار أن الأول على شكل نقدي يتأثر بالمتغيرات الجزئية والكلية، بعكس الثاني .وعليه نحتفظ بالفرضية الأولى؛

الدراسة الثالثة : دراسة عجيبة حنان (2013) بعنوان " فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي "

دراسة حالة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE وحدة غرداية ، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير -غير منشورة - في علوم التسيير ،تخصص:أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير،للسنة الدراسية 2012-2013. من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح "بورقلة" . حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما مدي مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

ولقد قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلى مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية ،وفي الفصل الثاني إلى اثر نظام المعلومات المحاسبية علي الأداء المالي للمؤسسة وفي الفصل الثالث إلى واقع نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE و أثره علي الأداء المالي للمؤسسة.

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

✓ لا بد من التركيز على مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.

✓ التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التكوين الجيد للمحاسبين لتحقيق الأهداف المرجوة منه و الخروج بقوائم مالية فعالة تلبي احتياجات مستخدميها.

✓ يجب على المؤسسات أن تعمل على تقييم أدائها المالي و بشكل مستمر لمساعدتها علي تجنب تضخم الاختلالات، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة للمؤسسة و التي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.

الدراسة الرابعة :دراسة الباحثة بزقاري حياة (2015) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء "

المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة . وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، منشورة في موقع : www.sndl.cerist.dz . من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة للاقتصادية ؟ و لقد قسمت الباحثة الدراسة إلى قسمين : الجانب النظري و تضمن فصلين ، الفصل الأول بعنوان الإطار

النظري للأداء المالي ، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المعلومات المحاسبية و تقييم الأداء المالي أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة. و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الإختلالات و استغلال الفرص؛

✓ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل و تكلفة أقل -مورد داخلي -والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسن الأداء المالي.

الدراسة الخامسة :دراسة عادل عشي (2002) بعنوان : "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم

"دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة خلال الفترة 2000-2002 ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص:تسيير المؤسسات الصناعية ، منشورة في موقع www.sndl.cerist.dz ، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول :ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ ولقد قسمت الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تطرقت في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة الاقتصادية ،وفي الفصل الثاني إلى معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي ، وفي الفصل الثالث إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة.

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

✓ تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

✓ حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

✓ مقارنة رأس المال العامل بالاحتياج منه كشف أن نسبة تمويل الأصول المتداولة بأموال دائمة كانت غير

كافية لسنة 2000 ، أما في سنة 2001 ، و 2002 كانت نسبة تمويل الأصول المتداولة بأموال دائمة

كافية، فالمؤسسة متوازنة ماليا .هذا التحليل غير كاف لأنه ساكن أي يدرس التوازن المالي في لحظة معينة أي لا يأخذ هذه التغيرات.

✓ نظرا لعدم كفاية التحليل الساكن يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، ويتم هذا التحليل بما يسمى جداول التمويل، وقد تبين ما يلي:

- في سنة 2000 حققت المؤسسة موردا صافيا، أي أن الموارد الدائمة تفوق الاستخدامات الثابتة، وتمكنت المؤسسة من تحقيق التوازن المالي أي تغيير رأس المال العامل تعدى تغير الاحتياج منه.
- في سنة 2001 حققت المؤسسة أيضا موردا صافيا، بالإضافة إلى هذا فهي تحقق التوازن المالي.
- في سنة 2002 حققت المؤسسة استخداما صافيا، أي أن مواردها الدائمة لم تتمكن من تغطية جميع استخداماتها الثابتة، كذلك تغيير رأس المال العامل كان أقل من تغيير الاحتياج منه فالمؤسسة بذلك غير متوازنة ماليا لهذه السنة.

✓ تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

✓ تمكنت المؤسسة من تحقيق يسر مالي جيد لسنتي 2001-2002 عكس سنة 2000 أين كانت نسبة ، التغطية الشاملة ونسبة تغطية خدمة الدين الطويل غير كافية.

✓ حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

✓ كان أثر الرفع المالي موجب، وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مردودية المؤسسة، فالاقتراض كان له تأثير موجب على مردودية الأموال الخاصة.

- بما أن المؤسسة تتمتع بيسر مالي جيد وفي تحسن، فمن الأفضل لمؤسسة صناعات الكوابل أن تعتمد أكثر في تمويل نشاطها على القروض لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية.

- تحسن معدل دوران الأصول من عام إلى آخر يبين تحسن كفاءة الأصول في تحقيق المبيعات .

- استطاعت المؤسسة خلال السنوات 2000، 2001، 2002 إنشاء القيمة لأصحابها، فهذا دليل على

كفاءة مسيري المؤسسة، و أنها تتمتع بأداء جيد

الدراسة السادسة: دراسة خنفي لحسن - بن دالي مصطفى نور الاسلام (2017) بعنوان : " دور

التسيير الجبائي في التحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة : مؤسسة فرايبك ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، تخصص: مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي -تبسة- .

حيث تمحورت إشكالية البحث في : ما مدي تأثير التسيير الجبائي علي الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

ولقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول ، حيث تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتسيير الجبائي ، وفي الفصل الثاني إلى الإطار النظري الأداء المالي ، وفي الفصل الثالث إلى العلاقة بين التسيير الجبائي و الأداء المالي.

وطرحا فرضيات الدراسة كما يلي:

- يمارس التسيير الجبائي بفعالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- يعتبر الأداء المالي من الاهتمامات الأساسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- التسيير الجبائي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن التسيير الجبائي هو جزء من التسيير العام للمؤسسة وهو كذلك عنصر أساسي في الوظيفة الجبائية كما يعمل علي إيصال المعلومات الجبائية من مستوى التشغيل إلي مستوى التكتيكي بالإضافة إلي تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأداء المالي للمؤسسة ، وكلما قامت المؤسسة بتسيير ضريبتها استراتيجي فان ذلك يساعدها علي تحقيق تدفقات نقديه سواء في مرحلة الاستغلال و التمويل و الاستثمار ، وبالتالي يكون تأثيرها علي الأداء المالي بصفة أحسن .

وان دراسة نتائج التأثير الضريبي علي مؤشرات الأداء في المؤسسة يعتبر عاملا مساعدا علي تحليل الوضعية المالية لها وتحسين أداء المؤسسة من خلال ضبط هذا العامل و التحكم فيه يظهر التأثير الضريبي علي مردودية المؤسسة تبعا لقرارات التمويل فيها إذ يترتب علي اختيار هيكل تمويلي معين أثار ضريبية علي المردودية المالية كما تؤثر الضريبة علي المردودية من خلال التأثير بصورة مباشرة علي النتيجة الصافية للمؤسسة من خلال تأثيرها رأس مال العامل و الاحتياجات من رأس مال العامل و علي الخزينة.

الدراسة السابعة :دراسة رضوان باصور (2009) بعنوان : " استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء

المالي للمؤسسة " دراسة حالة : مركب انتيبوتيكال-صيدال-المدية ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،علوم تجارية و علوم التسيير ، تخصص :مالية المؤسسة ، جامعة يحي فارس بالمدية .

حيث تمحورت إشكالية البحث في : كيف يمكن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة ؟ ولقد قسم الباحث الدراسة إلي أربعة فصول ، حيث تطرق في الفصل الأول إلي مفاهيم عن التحليل المالي ، وفي الفصل الثاني إلي تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، وفي الفصل الثالث إلي المنهج التحليلي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ، وفي الفصل الرابع إلي دراسة حالة مركب انتيبوتيكال "صيدال" - المدية - .

وطرح الفرضيات الدراسة كما يلي:

- يحتل التحليل المالي مكانة مهمة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و يستخدم في ذلك طرقا علمية محددة .
 - تقييم الأداء المالي مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة فهو دليلهم علي اتخاذ القرارات .
 - استخدام أسلوب النسب المالية كفيل بتقديم الأداء المالي للمؤسسة .
 - يتم التنبؤ بالفشل المالي وفق منهج تحليلي قائم علي طرق تقييم الأداء ويوظف كذلك النماذج الكمية للتنبؤ.
 - استخدام التحليل المالي لتقديم الأداء المالي مهم جدا لكل المؤسسات ،غير أهميته تبدو أكثر إلحاحا لمركب انتيبوتيكال "صيدال" - المدية - بالنظر إلي طبيعة البيئة التي يشتغل فيها.
- وهدف الدراسة إلي محاولة توضيح المجالات التي يدرسها التحليل المالي في المؤسسة ،وما هي الأدوات و الطرق التي يتبعها ،وشرح فكرة التقييم الأداء المالي ،و استعراض كيفية خدمة التحليل المالي لذلك ، و صياغة فكرة التنبؤ بالأداء المالي انطلاقا من أن التنبؤ بالفشل المالي يعني أن المؤسسة امتلكت ميزة تجنبه ،والعمل علي تحسين أدائها .
- إسقاط أفكار التحليل المالي علي حالة المؤسسة عمومية اقتصادية هي حالة مركب انتيبوتيكال "صيدال" - المدية - بما يعزز يعزز نجاعة الدراسة النظرية .
- و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو :
- ✓ ينبغي علي جهات المكلفة بالتحليل المالي علي مستوي المؤسسة أن تعمل علي إدراج مختلف طرق التقييم الأداء المالي كما هو الحال في تحليل السيولة و الربحية.
 - ✓ يمكن للمؤسسة أن تختار مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية التي تعبر علي أداء المؤسسات المثيلة لها وتقارن بها.
 - ✓ ينبغي للمؤسسة إن تتجه نحو تصحيح الاختلالات في هيكل أصولها و خصومها ،وان تستفيد من الايجابيات المتوفرة لديها والتي منها :
 - وجود حقوق طويلة الأجل علي المؤسسة أن تحدد إمكانيات تحصيلها.
 - يوجد حجم كبير من الديون طويلة الأجل التي يمكن لمؤسسة من الاستغناء عنها.
 - ينبغي للمؤسسة أن تسيطر برنامجا لتحديد تجهيزات الإنتاج، فإننا في عصر التكنولوجيا الحديثة.
 - لا بد من أن ترفع المؤسسة نسبة البيع المباشر من خارج وحدات التوزيع وذلك لقابلية السوق الوطني لهذا النوع من البيع .

الدراسة الثامنة: دراسة عبد الرحيم ساكر-عصام مغزاوي (2016) بعنوان : " المقارنة المرجعية كأداة

لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمين SAA و الشركة الجزائرية لإعادة التأمين CAAR ، وهي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير، تخصص:إدارة أعمال المؤسسات ، جامعة العربي التبسي -تبسة- .
حيث تمحورت إشكالية البحث في إشكاليتين وهما :

● ما مدى نجاعة وكفاءة آليات المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

● وكيف يمكن الاستفادة من هذه الآلية بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة ؟

ولقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول ، حيث تطرق في الفصل الأول إلى وسائل تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وفي الفصل الثاني إلى المقارنة المرجعية آلية حديثة لتحسين الأداء المالي ، وفي الفصل الثاني إلى المقارنة المرجعية آلية حديثة لتقييم الأداء المالي .

وطرحا فرضيات الدراسة كما يلي :

● تعتبر المقارنة المرجعية أساس لتحسين الأداء المالي بشكل صحيح؛

● يتم تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق المقارنة المرجعية وذلك باستخدام القوائم المالية؛

● تعد المقارنة المرجعية من أهم الآليات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية مقارنة

للبيئة المنافسة المحيطة بها؛

● تعتبر المقارنة المرجعية آلية ناجعة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وهدفنا الدراسة إلى :

● التعرف على آلية المقارنة المرجعية كمصطلح حديث؛

● إبراز أهمية التقييم المالي كأداة للتطور و إستراتيجي المؤسسة؛

● محاولة الإطلاع على كيفية توظيف آلية المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي.

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو :

● ضرورة الاستخدام المنتظم والمستمر لعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة حالة المؤسسة مما يساهم في سدّ النقائص؛

● تحديد المعدات والآلات التي تساعد المؤسسة في زيادة الإنتاج الذي يعاني من نقص وبذلك التقليل من

التكاليف؛

● إدخال التكنولوجيا الحديثة سواء في مجال الإنتاج أو التسيير وهذا لتسهيل سير الأعمال الإدارية؛

● عدم الاعتماد بشكل كبير على الديون الخارجية التي تزيد من التكاليف لدى المؤسسة؛

● استعمال آلية المقارنة المرجعية لتحسين الأداء المالي.

الدراسة التاسعة: دراسة زكراوي عبد القادر (2017) بعنوان : " اثر التسيير الجبائي علي الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الحضنة ، وهي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص بمالية وجباية ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - .

حيث تمحورت إشكالية البحث في إشكاليتين وهما :

- ما هو اثر التسيير الجبائي علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

ولقد قسمت الباحث الدراسة إلي فصلين ، حيث تطرقت في الفصل الأول إلي الإطار النظري لاطر التسيير الجبائي علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، وفي الفصل الثاني إلي دراسة لوضعية التسيير الجبائي في مؤسسة مطاحن الحضنة وأثره علي الأداء المالي .

وهدفت الدراسة إلي التعرف على التسيير الجبائي ، و وقع التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وموضوع عينة الدراسة ، ومعرفة اثر التسيير الجبائي في المؤسسة وعلي ادائها المالي .

و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن :

- أن لتسيير الجبائي دور فعال في المؤسسة من خلال تخفيض التكاليف الجبائية و الحصول على تدفقات نقدية.
- من ضروري خلق في المؤسسة مصلحة مستقلة عن مصلحة المالية و المحاسبة تهتم بالتسيير الجبائي وتوظيف أصحاب الاختصاص في هذا المجال.
- التشريعات الضريبية تسمح ببعض الهوامش التي تتيح للمؤسسة بالمساهمة في تشكيل وضعيتها الجبائية و التحكم في القرارات التي لها تأثير مباشر على وضعيتها المالية.
- هناك العديد من التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار على المؤسسة الاهتمام بها.

الدراسة العاشرة : دراسة عائشة بلغالي (2017) بعنوان : "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت "2015-2014-1013" ، وهي عبارة عن مذكرة ليسانس المهني ، تخصص : محاسبة ومالية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، معهد التكنولوجيا ، قسم المناجمت .

حيث تمحورت إشكالية البحث حول : ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تفسير الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب ولاية عين تموشنت ؟

ولقد قسمت الباحث الدراسة إلي فصلين ، حيث تطرقت في الفصل الأول إلي الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي . وفي الفصل الثاني إلي دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب ولاية عين تموشنت ،

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للمؤسسة، وتحديد المعايير و المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم ، وكذلك ما مدي تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة المؤسسة.
و من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن:

- مراقبة وضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
- إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف ومركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

الفرع الثاني : تقييم الدراسات السابقة التي الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

معظم الدراسات قد تطرقت للأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حيث اعتمدت في ذلك عاملين أساسيين وهما: القياس و التقييم ، وكذلك لدور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. وبعبارة أخرى تطرقت أكثر لدور وفعالية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مما له دافع كبير في نمو المؤسسة و تطورها. لانعكاس أنظمة أسعار الصرف على أداء الاقتصاد الكلي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

كما تناولت استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، و العمل علي منهج المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي ، للنهوض بالمؤسسات الجزائرية و تمكينها من تعظيم رابحها ، و مواجهة سوق الاقتصادية سواء كانت محلية أو دولية .

خلاصة المبحث

يمكن القول بأننا تطرقنا في المبحث الثاني عرض أهم الدراسات السابقة علي التحفيز الجبائية من أطروحات دكتوراء و ماجستير و ماستر و مقالات اقتصادية ،تدور في معظمها علي دور و اثر وفعالية التحفيز الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، من اجل تحفيز الاستثمار و تشجيعه.وبعدها قمنا بتقييم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية .

كما تناولنا في المطلب الثاني عرض أهم الدراسات السابقة الخاصة للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من مذكرات ماجستير و ماستر ،تدور معظمها في دور وفعالية و المقارنة و اثر الأداء المالي من تقييم وأداء و استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالمؤسسة الاقتصادية. وبعدها قمنا بتقييم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا لتأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، من خلال النظام الجبائي الجزائري، وهيكله ، و التحفيزات الجبائية الخاصة به، وأهمية وأهداف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و المتشكلة في السيولة و التسيير المالي و المردودية و النسب و المؤشرات الاقتصادية، وأظهرنا علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في مرحلة "الاستغلال، التمويل، والاستثمار".

ويمكننا القول أن قياس الأداء المالي من الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، لأن كل مؤسسة في السوق تسعى إلى معرفة ماهية نقاط القوة والضعف ومحاولة تشخيصها وإيجاد الحلول لها . ويختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى على حسب حجمها، طبيعة نشاطها وموقعها ودرجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها.

كما تناولنا عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت كل من التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية لحالة الجزائرية

لصناعة الأنابيب "ALFA-PIPE"

وحدة غرداية

تمهيد

يتطرق الفصل الثاني للدراسة التطبيقية لطريقة الدراسة التطبيقية لحالة الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFA- PIPE"، ويضم مبحثين حيث تم تناول طريقة الدراسة و الأدوات في المبحث الأول. متطرقا لنظرة عامة على المؤسسة الجزائرية للأنابيب، و معرفة نظام الداخلي لها ومما تتكون تنظيميا و إداريا. و تعمق في المتغيرات و أدوات الدراسة المتاحة.

و ناقشنا النتائج الدراسة التطبيقية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFA- PIPE" - "غرداية" في المبحث الثاني. متبوعا بنتائج الدراسة التطبيقية بمراحلها، و عرض و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية .

المبحث الأول:
طريقة الدراسة و الأدوات
المستعملة

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى أدبيات التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و ودراسنا للعلاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "ALFA- PIPE" :
والتحفيزات الجبائية من أهم العوامل المحفزة للأداء المالي داخل المؤسسة المؤسسة الاقتصادية (ALFA- PIPE)
محاولين التعرف على الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب
"ALFA -PIPE"

و من أجل الوصول إلى هذا الهدف سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم عام المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب (ALFA-PIPE) -وحدة غرداية-
المطلب الثاني: متغيرات و الأدوات الدراسة .

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) وحدة غرداية:

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية لتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني، لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، النقل، البناء، وفي الصناعات الأخرى كالصناعات الميكانيكية والبتروولية، زيادة على تامين الثروات الطبيعية وتوفير فرص للعمل، ومن أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية"الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) والتي تحصلت على شهادة الجودة المثلثة في ISO 9001 وشهادة جودة المنتجات البتروولية API-Q1 بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة إيزو 14001، وتسجيلها في المواصفة إيزو 18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى النشأة التاريخية للمؤسسة وتعريفها ، نشاط المؤسسة وأهميتها الاقتصادية وأهدافها، دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة و أخيرا علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى.

الفرع الأول :النشأة التاريخية للمؤسسة وتعريفها:

تعتبر من أقدم الشركات العمومية الاقتصادية التي أسستها الجزائر في مجال صناعة الحديد والصلب، المسماة الشركة الجزائرية للحديد والصلب (SNS) التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين (SOTUABAL- ALTUMEL) وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة تعاون خمس سنوات، من عام 1968 إلى عام 1972 مع مؤسسة (VOLLOVEC) بغرض المساعدة في التسيير التقني، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر.

و تم تقسيم الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) في إطار إعادة هيكلة الشركات الوطنية سنة 1982 إلى عدة شركات هي:

✓ شركة (ANABIB) وهي الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة المختصة بإنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة إلى المنتجات المسطحة وزوايا الأنابيب الفلاحية (PIVOT) ومختلف تجهيزات الري كنتيجة لزيادة الطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب في هذه الفترة وخاصة في القطاع البترولي.

- ✓ شركة (SIDRE) التي تشرف على مركب الحجار بعنابة ؛
- ✓ شركة (EMB) تم بصناعة المنتجات الخاصة بالتغليف والموجه للمواد الغذائية ؛
- ✓ شركة (ENIPL) تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية ؛
- ✓ شركة (ENGL) مختصة بصناعة الغازات الصناعية الموجه للصناعات الحديدية ؛

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم : 01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتي أصبحت تسمى " المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب " والتي استقلت بمجلس الإدارة خاص بها ورأسمال تابع للدولة تفرعت عنها عدة وحدات:

- ✓ وحدة الأنابيب الغاز "تبسه " TGT ؛
- ✓ وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء " وهران " TON؛
- ✓ وحدة الأنابيب الصغيرة " الرغبة " PTS؛
- ✓ وحدة الأنابيب الكبيرة"الرغبة " GTR؛
- ✓ وحدة الأنابيب وتجهيزات الري " برج بوعرييج " TMIA؛
- ✓ وحدة المقاطع الجانبية الباردة " الرغبة " RAF؛
- ✓ وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية "TUSGH" والتي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة العمومية الاقتصادية للأنابيب الناقلة للغاز. " PIPE GAZ "؛

وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000 تم تقسيم هذه الوحدات إلى مديريات مشكلة لمنجمع انابيب وهي :

- ✓ مديرية غرداية "PIPE GAZ"؛
- ✓ مديرية رغبة "TUBE LONGITUDINAL" وتضم وحدتي "PTS وGTR" ؛
- ✓ المديرية الثالثة تضم كل من تبسة، وهران وبرج بوعرييج ؛

هذا فيما يخص عن شركة الحديد والصلب بصفة عامة ومختلف فروعها وأهم محطات مسارها الإنتاجي. وأما عن مؤسستنا محل الدراسة فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره 7.000.000.000 دج وقد قامت الشركة الألمانية HOCH بالنجاز هذا المشروع (بكافة هياكله) بالمنطقة الصناعية بونورة والتي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية و تتربع علي مساحة 230.000م بالاضافة انها تضم عدد يقدر ب 969 عامل . وإنطلق النشاط الفعلي بالمؤسسة سنة 1977 حيث قامت الشركة الألمانية HOCH بمساعدة المؤسسة محل الدراسة لمدة 10 سنوات ومرت الشركة بعدة تغيرات إلى حد الآن أهمها:

✓ في 05 نوفمبر 1983 تمت إعادة هيكلة الوحدة وذلك طبقا للقرار الصادر في الجريدة الرسمية رقم 46 يوم 1983/11/13.

✓ في سنة 1986 تم إنشاء ورشة التغليف بالرفت في إطار توسيع نشاطها ؛

✓ في سنة : 1989 تم تقسيمها إلى وحدتين هما :

- وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية "TSI" . والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.
- وحدة الخدمات المختلفة " IPD " . والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.

✓ وفي سنة 1991 تم ضم الوحدتين السابقتين بعد فشلهما وأعيدت وحدة الأنابيب الحلزونية SPIRAL TUPES

✓ في سنة 1992 إنشاء ورشة جديدة للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليثيلان POLLYTHYLENE وذلك من أجل التطوير والتحسين في جودة المنتجات؛
في 15 أكتوبر 2000 وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز " PIPE GAZ " مستقلة ماليا وإداريا تابعة لمجمع الأنابيب GROUP ANABIB

✓ في 20 جانفي 2001 تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالمية وعلى شهادة ISO 9001 وعلي شهادة المعهد الأمريكي البترولي 1 APIQ ؛

✓ في 15 أوت 2003 تم تجديد هذه الشهادة من طرف الهيئة المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية ؛

في سنة 2006 فكرت المؤسسة " PIPE GAZ " في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية "ALFA TUS" لزيادة رأس مالها؛

✓ في جانفي 2007 تم دمج المؤسستين وأصبحت تحمل اسم الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE.

الفرع الثاني: نشاط المؤسسة وأهميتها الاقتصادية وأهدافها:

تلعب المؤسسة دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني وكذا التنمية للمنطقة بفضل دعمها الكبير لقطاع المحروقات والذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، وسيتم تقسيم هذا العنصر إلى أربعة فروع وهي:

01: نشاط المؤسسة:

يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في إنتاج الأنابيب المصنوعة من الصلب لغرض نقل البترول، الغاز الطبيعي، والماء وكل السوائل الواقعة تحت الضغط العالي.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمؤسسة في الحالة العادية 100.000 طن سنويا حيث تستطيع المؤسسة إنتاج أنابيب يتراوح قطرها ما بين 406 ملم و 1625 ملم وهو أعلى قطر والذي تتميز به المؤسسة عن غيرها في المجمع ، وطوله بين 07 أمتار إلى 13 متر ومن أهم الأنشطة التي تقوم المؤسسة نجد ما يلي :

✓ صناعة الأنابيب الخاصة بنقل البترول والغاز والماء وكذا جميع السوائل ذات الضغط العالي؛

✓ بيع منتجات الأنابيب مثل الأنابيب والطاولات الحديدية والزوايا؛

✓ بيع مشتقات الحديد للتجار والخواص والمقاولين .

إن المواد الأولية المستعملة في إنتاج الأنابيب تكون على شكل ملفوفات "Les Bobbin's" والتي يتم شراؤها إما من مصنع الحجر "SIDER" أو عن طريق الاستيراد من الخارج (ألمانيا، اليابان، فرنسا...الخ) ويصل وزن الملفوفة الواحدة في الحالات العادية إلى 20 طن.

و تستعمل المؤسسة مواد أولية أخرى للتغليف تستورد من الخارج مثل: Polyéthylène ، Epoxy ، Grenalle ، Adhésive ، وهي من المواد الأساسية في التغليف .

تعمل مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب " ALFAPIPE " حاليا بأربعة خطوط إنتاجية بمعدل ساعة 24 / 24 ساعة من خلال ثلاث فرق عمل في اليوم حيث تعمل المؤسسة باستمرار وبدون توقف حتى أيام العطل والأعياد الدينية والوطنية.

إن وحدة أنابيب الغاز "ALFA PIPE" هي وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى ويكون فيها الإنتاج حسب الطلبات وإبرام العقود كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات بهدف التخلص منها وتوفير السيولة.

وتتم عملية الإنتاج بالمرور بالورشات الثلاثة كما يلي:

-الورشة الأولى:

هي المختصة بتحويل المادة الأولية إلى الأنابيب الحلزونية بالتلحيم وتتم هذه العملية كمايلي:

- يتم أولا وضع الشريط الملتف من الحديد (la bobine) في الآلة M3 التي تقوم بفتحه .
- تهئية التدفقات من طرف الآلة M4 حيث تستقبل الشريط من الآلة M3 ثم تقوم بتهيئة جوانب الشريط ثم يذهب إلى التلحيم.
- بعدها يتم تقطيع الأنبوب طول بين 7 أمتار و 13 مترا، ثم تنظف من التلحيم من الداخل والخارج من طرف الآلات: M10، M9 ، M17 .
- مراقبة بصرية داخل وخارج الأنبوب وتتم هذه المراقبة بالعين المجردة كما تستعمل الآلات اليدوية للتأكد من عدم وجود خلل داخل الأنبوب حيث تتم هذه العملية بتسليط الضوء داخل الأنبوب وتدويره.
- مراقبة بالفحص الإشعاعي من طرف الآلة: M23 (Radiographie) حيث تتم مراقبة الأنبوب أولا بالأشعة X1 ، لملاحظة تحت البنية الكيميائية وذلك بتوصيل جهاز الإشعاع بشاشة مرئية .
- تجارب مقاومة الضغط من طرف منصة التجارب المائية : M24 المختصة بتوازن السوائل. الشد الطرقي للأنابيب من طرف الآلة: M25 (Chanfrinage).
- مراقبة مستمرة بالموجات الصوتية من طرف (NDT).

- مراقبة بالتخطيط الإشعاعي من طرف الآلة:M29 يتم عرض الأنبوب للأشعة 2 X ، ويتم التسجيل على شريط فيديو، ويتم عرض الأنبوب على جهاز الإضاءة حيث تتم المراقبة لكامل الأنبوب. بعد تكملة هذه المراحل ترسل الأنابيب إلى الورشتين الخاصتين بالتغليف.

-الورشة الثانية:

و هي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي وقبل تغليفه يجب تنظيفه ثم تجفيفه، والهدف من التغليف الخارجي للأنبوب هو الحماية من عوامل البيئة المحيطة به كالحرارة والرطوبة، ويحتوي هذا التغليف على طبقة أو طبقتين حسب طلب الزبون وذلك باستعمال إحدى الطرق التالية:

- التغليف باستعمال المواد الرطبة الهيدروكربونية (غاز الفحم) طبقة أو طبقتين من الطلاء.
- التغليف بالبولىثيلان من خلال شريط ماتف على الأنبوب بعد تسخينه لإزالة الرطوبة، ثم استعمال المساحيق الحاكة خارجيا لإزالة قشور الأكسيد والصدى ووضع طبقة من البلاستيك أبيض لمنع الحرارة ثم يتم صب البولىثيلان ثم وضع طبقة من البلاستيك أسود الواقى من الرطوبة وفي الأخير تتم عملية التبريد برش الماء.

و ينتج عنها منتج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة إلى الأنابيب الموجهة لنقل البترول.

-الورشة الثالثة:

ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كانت الأنابيب موجه لنقل المحروقات وبالطلاء المائي إذا كان موجه لنقل المياه.

02- الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

تلعب المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب " ALFA-PIPE " دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعمها الكبير لقطاع المحروقات والذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية من الأنابيب البترولية والغازية واحتياجات قطاع المياه وما كانت تتميز به وحدة الأنابيب بغرداية قبل الشراكة عن باقي الفروع الأخرى للمؤسسة الأم هو السمعة الطيبة التي تحظى بها المؤسسات الوطنية خاصة سونا طراك باعتبارها الزبون الرئيسي للمؤسسة، وهذا بفضل الجودة العالية للمنتج وذلك لتطبيقها لمعايير الإيزو 9001 ومعايير جودة المنتجات البترولية، بالإضافة إلى احترام الآجال المحددة لإنجاز الطلبات، وهذا ما ساعدها على إنجاز أكبر المشاريع التابعة لسونا طراك.

وفي إطار التنمية المحلية فهي أكبر وحدة إنتاج على مستوى الولاية، إذ تضم عدد كبير من مناصب العمل لسكان الولاية، وقد كان اختيار مدينة غرداية كموقع لهذه المؤسسة بسبب وجودها في منطقة قريبة من الحقول البترولية والغازية وكذلك تسهيلا لعملية نقل المحروقات إلى الشمال .

وعلى الصعيد المحلي فهي تساهم في تشغيل حوالي عدد كبير من العمال مما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة حيث يشمل التشغيل جميع المستويات كالسائقين، رجال الأمن الداخلي،

والمسيرين، العمال داخل وخارج الورشات ، المهندسين... الخ .

و يمكن توضيح عدد العمال داخل المؤسسة من :2007 إلى غاية: 2010 في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-01) : تطور العمال داخل مؤسسة "ALFA- PIPE" الوحدة :عامل واحد

السنوات	2008	2009	2010	2011
الاطارات	139	168	118	124
اعوان التحكم	272	196	207	274
اعوان التنفيذ	470	132	219	318
المجموع الكلي	881	496	544	716
نسبة النمو	-	%43	%09	%31,61

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مديرية المستخدمين.

و الملاحظ من الجدول الأعلى أن هناك تذبذب في تطور العمال بالنسبة لمؤسسة " ALFA- PIPE " ويرجع ذلك إلى المشاريع التي تقوم بها المؤسسة، فكلما كانت هناك مشاريع ازداد عدد العمال وهو ما يلاحظ من خلال سنة . 2009 بمعنى أن المؤسسة في حالة توفر المشاريع تجدد عقود العمال المؤقتين أما في الحالة العكسية فتعمل على تسريحهم مع إمكانية استدعائهم.

■ كما تساهم في فك العزلة عن باقي المناطق بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة مما يزيد من فعالية دورها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق تواجد الحقوق البترولية كحاسي مسعود، قاسي طويل، حاسي رمل، عين أميناس، مع مساهمتها في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها إلى مصلحة الضرائب. وعلى الصعيد الدولي فلعبت المؤسسة دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى جودة منتجات المؤسسات الوطنية وذلك بعد تحصلها على شهادتي "ISO 9001 و API-Q1" وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية وتنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة والبيئة HSE.

03- أهداف المؤسسة:

- تسعى المؤسسة لتحقيق العديد من الأهداف وهذا لتغطية الاحتياج الوطني وخاصة لمؤسسة سونطراك، سونلغاز، قطاع الري والبناء ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في:
- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية؛
 - الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب الخبرة والتكنولوجيا الجديدة في مجال العمل؛
 - العمل على تطوير نظام معلومات فعال يعمل على توفير المعلومات لاتخاذ القرارات وبفعالية؛

-السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر؛
-تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصة سوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة؛

-محاولة تخفيض الديون؛
-اكتساب القدرة على المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية وذلك من خلال تطوير أنظمة مختلفة بما فيها نظام السلامة والرعاية الصحية والبيئة والعمل على التسجيل في الموصفات الدولية كمواصفات نظام إدارة الجودة ونظام الإدارة البيئية؛
-توفير رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق بيع المنتجات لعملاء أجانب (العملة الصعبة) ؛
-المساهمة في تنمية المنطقة والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة.

04- أفاق المؤسسة:

إن أهم المشاريع التي تقوم "ALFA- PIPE" هي الناتجة عن العقود بينها وبين سونطراك ومن المشاريع التي ستتولى مؤسسة "ALFA- PIPE" هي :

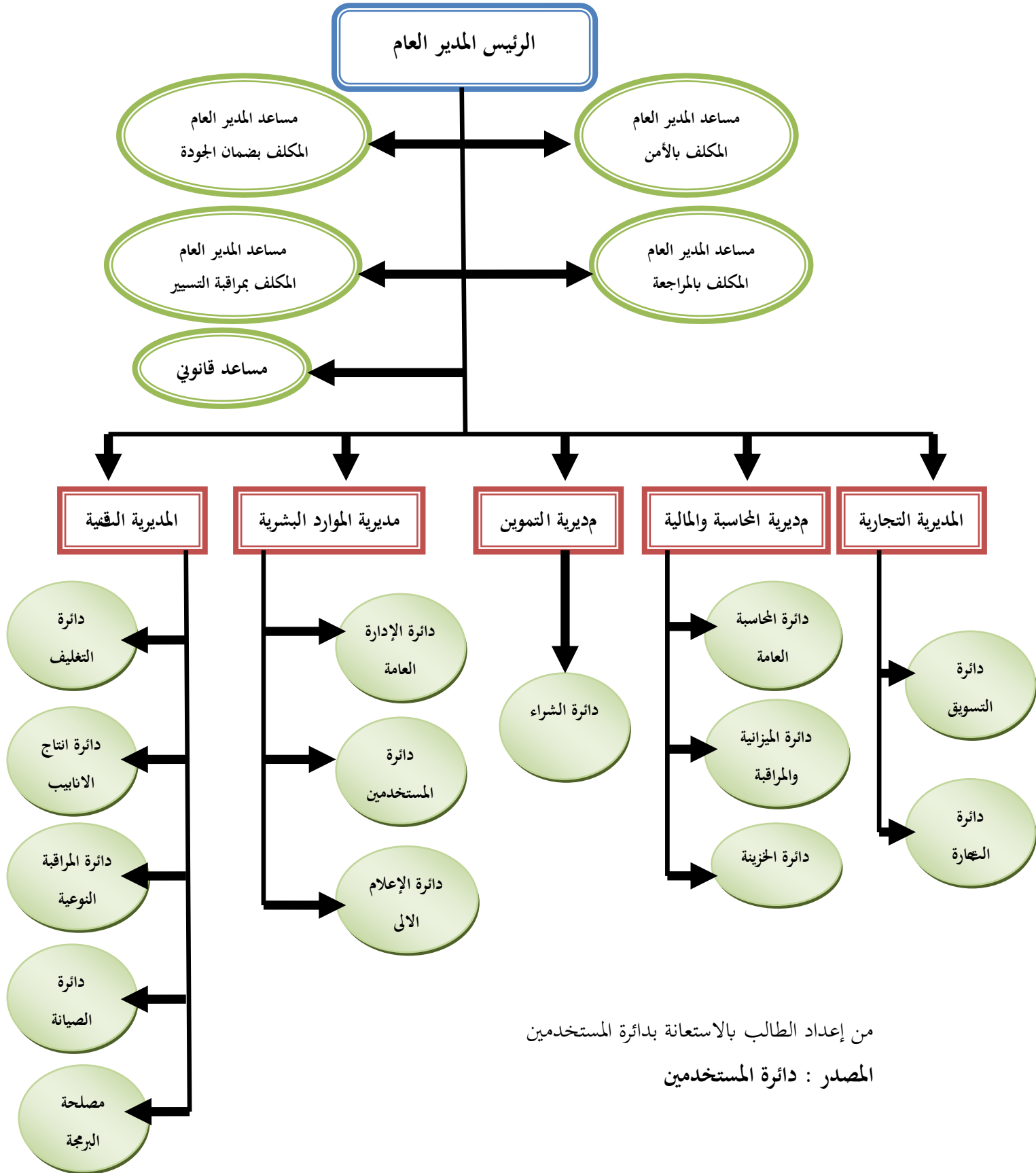
✓ مشروع : **GZ4**: و هو المشروع الذي بدأت معه مع بداية السنة الحالية ومدته ستة أشهر، يشمل المشروع إنتاج 100 كلم من الأنابيب بقطر: 42 Ø ، وذلك بعدما رست المناقصة التي تتضمن 200 كلم على المؤسسة فقسمت مناصفة مع فرع عنابة.

✓ مشروع : **GR4**: و هو مشروع سوف تبدأ به المؤسسة مباشرة بعد الانتهاء من المشروع الحالي، ويتضمن إنتاج 300 كلم من الأنابيب بقطر 48 Ø ، وذلك في غضون عامين .

05-دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

المؤسسة هي وحدة متكاملة تتألف من مجموعة من الإدارات المتناسقة والمكملة لبعضها البعض، وتتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة والتسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى بالإضافة إلى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف.ومن خلال دراسة الهيكل التنظيمي يمكننا تحليل الإدارات المكونة لمؤسسة في الشكل التالي "ALFA- PIPE" :الجزائرية لصناعة الأنابيب.

الشكل (2-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب "ALFAPIPE" وحدة غرداية



المطلب الثاني :متغيرات و أدوات الدراسة .

جميع المعلومات والنتائج التي تحصلنا عليها في دراستنا ساعدتنا في تحليل فرضياتنا ولهذا سنقوم في هذا البحث بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية التي قمنا بها وتحديد المنهج و الأدوات المستعملة .

الفرع الأول :الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج , قمنا بالدراسة الميدانية وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على احد المؤسسات الاقتصادية , والتي لها أهمية بالغة في الجانب الاقتصادي , لذلك سنتطرق إلى عرض لطريقة الدراسة الميدانية من خلال منهج الدراسة حالة وتقديم عينة الدراسة. لدى خصصنا مجموعة من الأسئلة ل طرحها على أفراد المجتمع المدروس أو العينة داخل المؤسسة (مجال الدراسة) وقد كانت هذه الأسئلة منظمة بشكل يتناسب مع أسلوب البحث العلمي من شكل ووضوح وسهولة الفهم بغية الحصول على المعلومة اللازمة. وفيما يلي نستعرض إطار مجتمع الدراسة وعينتها و هي كما يلي:

أولا : مجتمع الدراسة واختيار العينة.

يتكون مجتمع البحث من إطارات محاسبية ومالية وإطارات جبائية، من داخل المؤسسة الوطنية لصناعة الأنابيب (ALFA-PIPE) والبالغ عددهم حوالي 52 إطار مالي ومحاسبي وجبائي و تجاري من ممثلي و أعضاء الإدارة للمؤسسة . وقد تم اختيار العينة بطريقة منظمة حيث تم توزيع 52 استمارة استبيان ،تم استرداد 48 إستمارة استبيان ، وبعد المعالجة تم استبعاد 04 و الحصول 44 استمارة استبيان قابلة للتحليل وهي تعبر عن رأي 44 إطار مالي ومحاسبي و جبائي الذين يمثلون نسبة 84.61 % من المجموع الكلي للإطارات المالية والمحاسبية للمديرية العامة للمؤسسة الوطنية لصناعة الأنابيب (ALFA-PIPE). والجدول الموالي يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة من أفراد العينة:

الجدول رقم (2-02):الاستبيانات الموزعة و المستردة

النسبة	عدد الاستبيانات	البيان
100%	52	الاستبيانات الموزعة
92.30%	48	الاستبيانات المستردة
7.7%	04	الاستبيانات المستبعدة
84.61%	44	مجموع الاستبيانات القابلة للتحليل

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني :أدوات الدراسة.

بغية التأكد من فرضيات البحث قمنا بتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة حيث يشمل الاستبيان على جزء يخص عينة الدراسة وثلاثة أجزاء، حيث الجزء الذي يخص العينة تتمثل في معلومات عامة تتعلق بالإطارات المالية والمحاسبية والجبائية بالمؤسسة منها (الجنس ،السن، الشهادةالمؤهل،الاقدمية ، الوظيفة)

✓ أما المحور الاول فأشتمل قياس مدي اهمية التحفيزات الجبائية داخل المؤسسة الاقتصادية الممثلة في الوطنية الوطنية لصناعة (ALFA-PIPE).

✓ اما المحور الثاني فاشتمل علي قياس مدي تأثير التحفيزات الجبائية علي الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الممثلة في المؤسسة الوطنية لصناعة الانابيب (ALFA-PIPE) .

و بغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس (ليكارت) ذي خمسة درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو الآتي :

يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصدها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط للإجابة حيث تتدرج من(معارض بشدة، معارض، لا أدري، موافق، موافق بشدة)حيث تعطى للإجابة التي تمثل أعلى مستوى للإتجاهات الإيجابية خمس درجات، وللإجابة التي تليها أربع درجات، ثم ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة، وهكذا وبالعكس للإتجاهات السلبية كما يوضحها الجدول التالي¹ :

الجدول رقم (2-03):مجالات الإجابة علي أسئلة الاستبيان و أوزانها .

الدرجة	01	02	03	04	05
التصنيف	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح (Weighted Mean)، ثم تحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي :

طريقة الحساب تحديد اتجاه العينة هو قيمة أكبر درجة - قيمة أقل درجة علي اعلي درجة :

$$\text{لدينا : اتجاه العينة} = (1-5)/5 = -0.80$$

الجدول رقم (2-04): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الدرجة	الصنف
من 1.00 إلى 1.79	01	معارض بشدة
من 1.80 إلى 2.59	02	معارض
من 2.60 إلى 3.39	03	محايد
من 4.19 إلى 4.30	04	موافق
من 4.20 إلى 5.00	05	موافق بشدة

¹ وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss، إدارة البرامج و الشؤون الخارجية، 1430، ص: 07.

الفرع الثالث :أساليب التحليل الإحصائي .

لتحليل البيانات قمنا باستخدام برنامج و (MS Excel) وذلك لتفريغ البيانات و ترميز الإجابات ، كما استعملنا برنامج (SPSS) إصدار 22 من اجل التحليل الإحصائي للبيانات و خلاله اعتمدنا علي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بهدف الكشف علي اتجاه أفراد العينة اتجاه أسئلة الدراسة .

أولا : منهج الدراسة .

نظرا لطبيعة الدراسة التي قمنا بها ، و بقصد الإلمام بجوانب الموضوع و الوصول إلي الأهداف و استخلاص النتائج و سعيًا منا للإجابة علي الإشكالية المطروحة قمنا باعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة التطبيقية ، من اجل جمع المعلومات و تحديد النتائج المتوصل اليها و قد استخدمنا مصدرين أساسيين لجمع المعلومات :

المصادر الثانوية : من اجل معالجة الإطار النظري للبحث ، اعتمدنا علي المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا و المتمثلة في الكتب و المذكرات .

المصادر الأولية : لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث لجاءنا إلي المؤسسة الوطنية لصناعة الأنابيب (ALFA-PIPE) وحدة غرداية ، من اجل دراسة اثر التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، و للوصول إلى أحسن النتائج المنتظرة ، وذلك عن طريق المقابلات الشخصية و جمع الوثائق المهمة من اجل البحث .

ثانيا: كيفية استعمال هذه الطرق.

بعد اختيار مجتمع الدراسة يتم تحديد أدوات البحث المستعملة في جمع البيانات والمعلومات , ولهذا قمنا باستخدام كل من أسلوب المقابلة الشخصية وأسلوب الملاحظة بالإضافة إلى جمع الوثائق المطلوبة من اجل بحثنا.

01- المقابلة الشخصية:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد مجتمع الدراسة , والمتمثلين في مديريين و مدراء الفرعيين , و رؤساء دوائر , ومساعد مدير , و رئيس مصلحة , رؤساء الأقسام وبالأخص قسم المالية والمحاسبة , وذلك للحصول على المعلومات بشكل دقيق, كما ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريقة سير العمل مما أعطنا فرصة لطرح أسئلة ترتبط مباشرة بالإشكالية المطروحة من اجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وفهمها كما يجب لتكوين صورة واقعية صحيحة وكاملة.

كانت المقابلة الشخصية مساعدة لإتمام إطار هذه الدراسة , حيث تحصلنا من خلالها على المعلومات التي أدت بنا للوصول إلى فهم أوضح لإشكالية البحث والحصول على إجابات لاستفساراتنا .

02-الملاحظة :

كما قمنا باستخدام الملاحظة الى جانب المقابلة الشخصية و ذلك من خلال الزيارات التي قمنا بها في مختلف مصالح المؤسسة محل الدراسة (المؤسسة الوطنية لصناعة الأنابيب (ALFA-PIPE) وحدة غرداية) و التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات بما يخص التحفيزات الجبائية ،و أنواع الضرائب المطبقة ،و كيفية الاستثمارات المسجلة و المستفيدة منها ،و فعالية الاداء المالي و طريقة عمله و ومدى تأثيره بالتحفيزات الجبائية سواء كانت ايجابية أو سلبية، بالإضافة إلى أنواع الضرائب المطبقة داخل المؤسسة ، والإعفاءات المستفادة منها.

03- البرامج المستعان بها في الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة والإلمام بكل جوانب الموضوع في ضوء طبيعته تم الاعتماد على كل من برنامج ("2010" Excel , "v22" Spss) , من اجل تسهيل عملية التحليل عن طريق جمع المعلومات , تبويبها وتحليلها من خلال إعداد الجداول والإشكال التي تساعد على توضيح وتقريب الصورة للباحث.

الفرع الرابع: هيكل الاستبيان وفرضياته.

سنتطرق في هذا الفرع إلى:

أولا :هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 29 سؤالاً بوبت في ثلاثة محاور، ولقد تم إعداد الأسئلة طبقاً لطريقة الاستبيان المقيد، وتم تبويب أسئلة الاستبيان وفق المحاور التالية:

• المحور الأول: يتضمن أسئلة عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ ؛ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 05 .

• المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بقياس مدى أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات ؛ الإقتصادية الجزائرية، وهي من السؤال 06 إلى غاية السؤال 17 .

• المحور الثالث: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بمدى أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، وهي من السؤال 18 إلى غاية السؤال 29.

حيث جاء هذا التقسيم متماشياً مع الفرضيات التي تم بناؤها، لتحديد مدى تحققها من عدمها.

ثانيا :فرضيات الدراسة.

تتمثل فرضيات الاستبيان في:

✕ توجد بعض الاتجاهات الايجابية والسلبية نحو أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسات

الاقتصادية الجزائرية ، وفي هذه الفرضية سيتم اختبار ما يلي باستخدام "ANOVA -TEST" :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الجنس؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير السن؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير المؤهل

العلمي؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الخبرة العملية "الأقدمية".

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية بالنسبة لمتغير الوظيفة.

✕ توجد اتجاهات إيجابية نحو تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

خلاصة المبحث الأول :

حاولنا من خلال هذا المبحث الأول من الفصل الثاني أخذ نظرة عامة عن المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب(ALFA-PIPE) وحدة غرداية في المطلب الأول ، خصوصا معرفة هيكلها التنظيمي و ترتيبها الإداري و المحاسبي و جميع مصالحها الإدارية و المحاسبية و التجارية و تطرقنا للمتغيرات و الأدوات الدراسة في المطلب الثاني المتوفرة لدينا عن المؤسسة محل الدراسة. خصوصا أساليب التحليل الإحصائي و البرامج المستعملة لغرض الدراسة خاصة نظام SPSS نسخة 22.

المبحث الثاني:

مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

للمؤسسة الاقتصادية

"ALPHA-PIPE"

تمهيد :

يتم في هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها بالتأكد من وجود علاقة بين التحفيزات الجبائية و الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المتمثلة في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) وحدة غرداية ، بداية من عرض النتائج الدراسة التطبيقية في المطلب الأول ، ثم مناقشة النتائج في المطلب الثاني . ولأجل هذا يستخدم أسلوب الإحصائي الوصفي للتأكد من وجود اثر للتحفيزات الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية .

❖ تحليل النتائج.

سنتناول في هذا البحث ما يلي:

أولا :خصائص عينة الدراسة:

01) تحديد عينة الدراسة.

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ، حيث يتكون مجتمع الدراسة المتمثل في الموظفين الإداريين و التنفيذيين للإدارة المؤسسة و البالغ عددهم حوالي 52 إطار مالي و محاسبي و جبائي و إداري و تجاري و هم أعضاء الإدارة للمؤسسة .

02) خصائص أفراد العينة.

الجدول التالي يلخص الخصائص المتعلقة بأفراد عينة الدراسة ، و تشمل هذه الخصائص في : الجنس ،السن ،المؤهل العلمي،الأقدمية في العمل ،و الوظيفة المشغولة .

الجدول رقم : (2-05) خصائص أفراد العينة المدروسة .

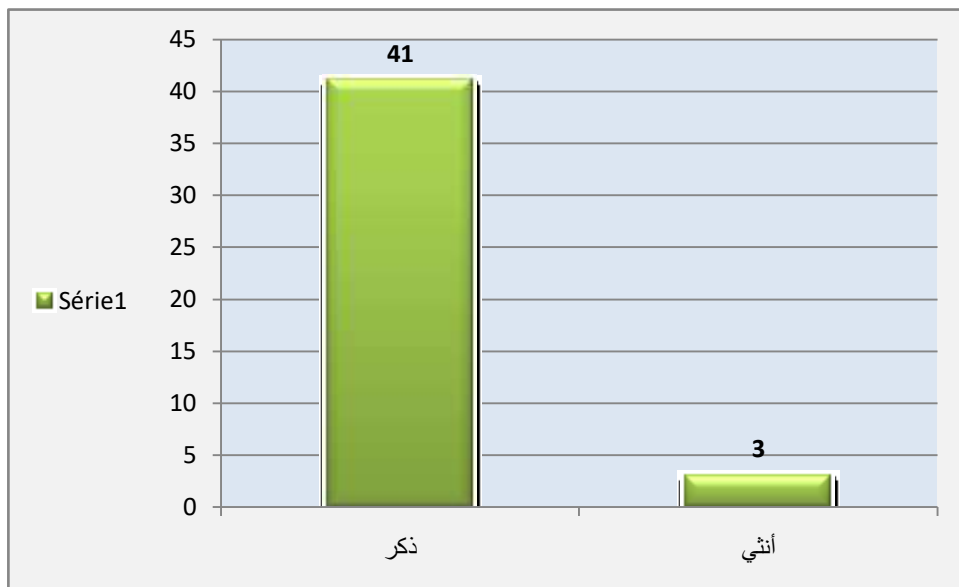
المتغير	الفئات و السمات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	41	%93.20
	أنثي	3	%6.80
السن	أقل من 25 سنة	2	%4.50
	من 25 سنة الى 34 سنة	16	%36.40
	من 35 سنة الى 44 سنة	18	%40.90
	من 45 سنة الى 54 سنة	8	%18.20
	من 55 سنة الى 64 سنة	0	%0.00
الشهادة المؤهل	المؤهل التكوين المهني	4	%9.10
	جامعي (ليسانس/مهندس)	21	%47.70
	ماستر/ماجستير	15	%34.10
	شهادات أخرى	4	%9.10
الأقدمية	أقل من 5 سنوات	8	%18.20
	من 5 سنة إلى 10 سنوات	11	%25.00
	من 11 سنة إلى 15 سنة	13	%29.50
	من 16 سنة الي 20 سنة	4	%9.10
	من 21 سنة الي 25 سنة	7	%15.90
	أكثر من 26 سنة	1	%2.30
الوظيفة	مدير/مدير فرعي	2	%4.50
	رئيس دائرة	7	%15.90
	مساعد مدير	3	%6.80
	رئيس مصلحة	8	%18.20
	أخرى أذكرها	24	%54.50

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد علي نتائج الاستبيان .

أ. حسب متغير الجنس:

يبين الجدول (2-02) أن 93.20 % ذكور و 06.80 % إناث.

الشكل رقم : (2-02) يمثل توزيع العينة حسب الجنس.

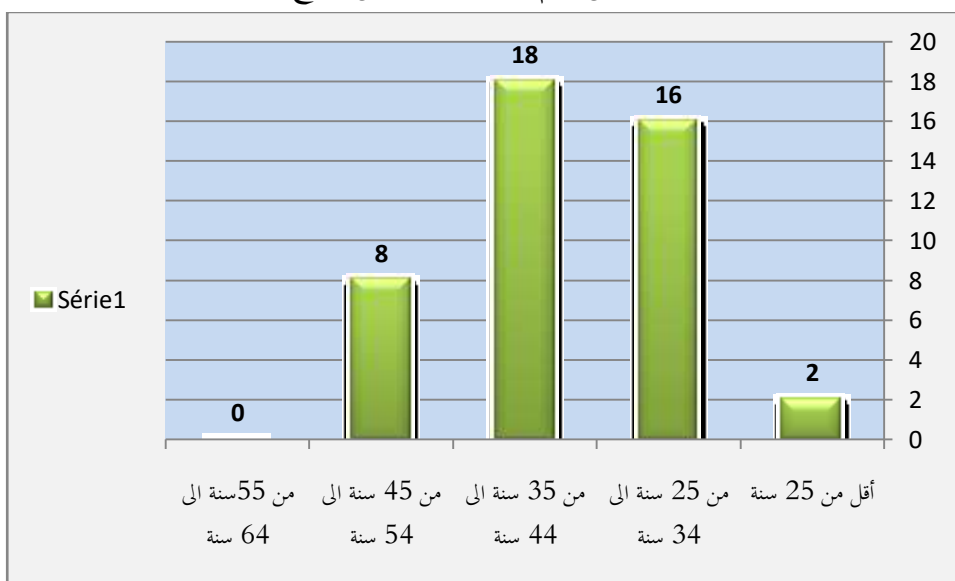


المصدر: مخرجات نتائج الاستبيان SPSS

ب . حسب متغير العمر.

يبين الجدول (2-03) أن 40.90 % النسبة الأكبر في عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 35 سنة إلى 44 سنة.

الشكل رقم : (2-03) يمثل توزيع العينة حسب العمر.

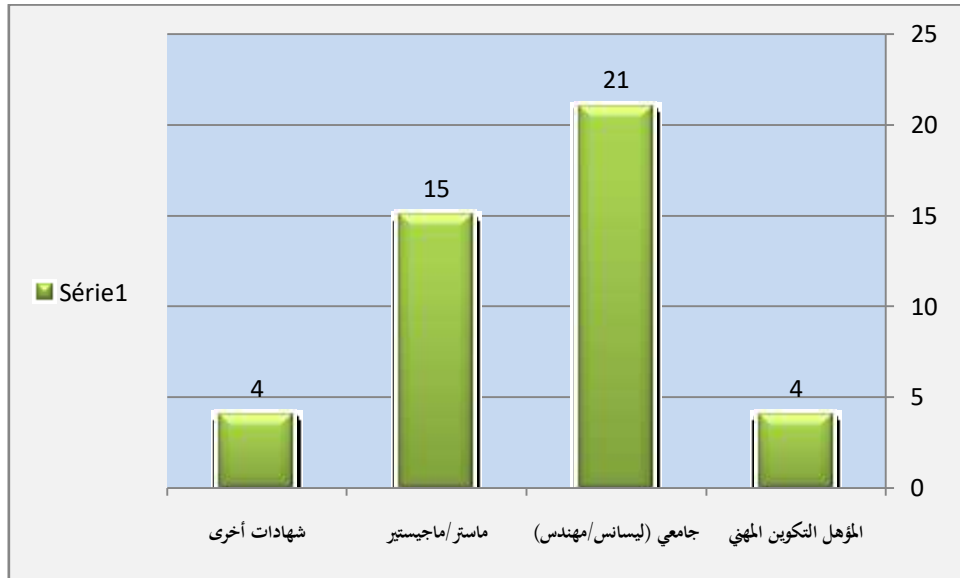


المصدر: مخرجات نتائج الاستبيان SPSS

ت . حسب متغير المؤهل العلمي :

يبين الجدول رقم (04-2) : أن 48% من عينة الدراسة هم حملة شهادة (ليسانس / مهندس)، و 34% منهم حملة شهادة (ماستر / ماجستير)، و 09% من أفراد العينة لديهم مؤهل تكوين مهني، و نفس النسبة لحملة شهادات أخرى.

الشكل رقم : (04-2) يمثل توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

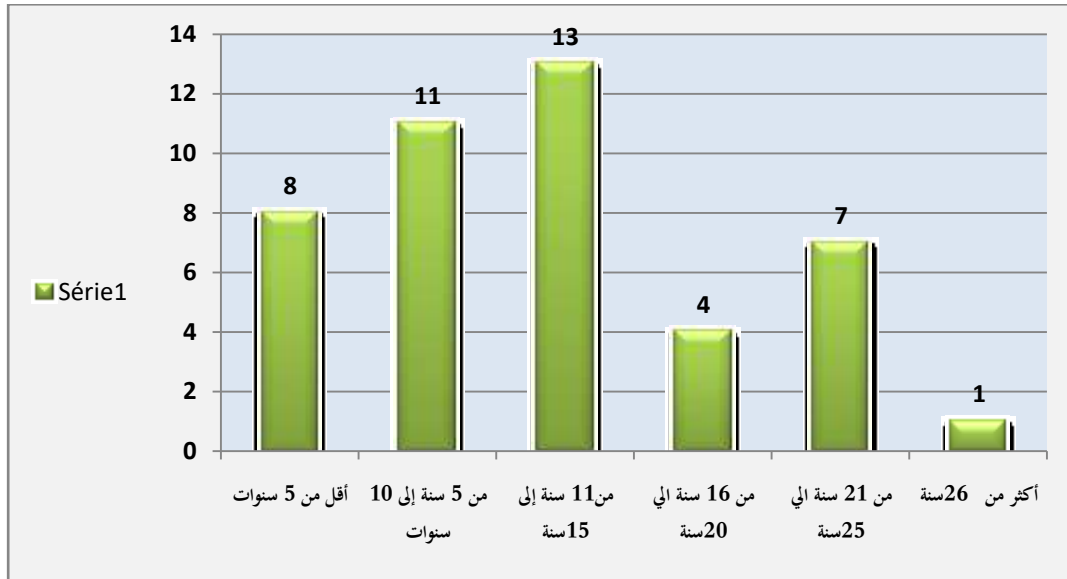


المصدر : مخرجات نتائج الاستبيان SPSS

ث . حسب متغير الخبرة المهنية :

حسب الجدول رقم (05-2) المبين أسفله يتبين أنه من حيث الخبرة الوظيفية فنجد أن الفئة : من 11 إلى 15 سنة تمثل 30% و هي تمثل أكبر نسبة ، و تليها فئة من 05 سنوات إلى 10 سنوات و تمثل نسبة 25% ، و تأتي بعدها فئة : أقل من 05 سنوات بنسبة 18% ، و تليها فئة من 21 سنة إلى 25 سنة بنسبة 15% ، و تليها فئة : أكثر من 26 سنة بنسبة 02% و هذه النسبة هي اقل تمثيل في المؤسسة.

الشكل رقم: (2-05) يمثل توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.

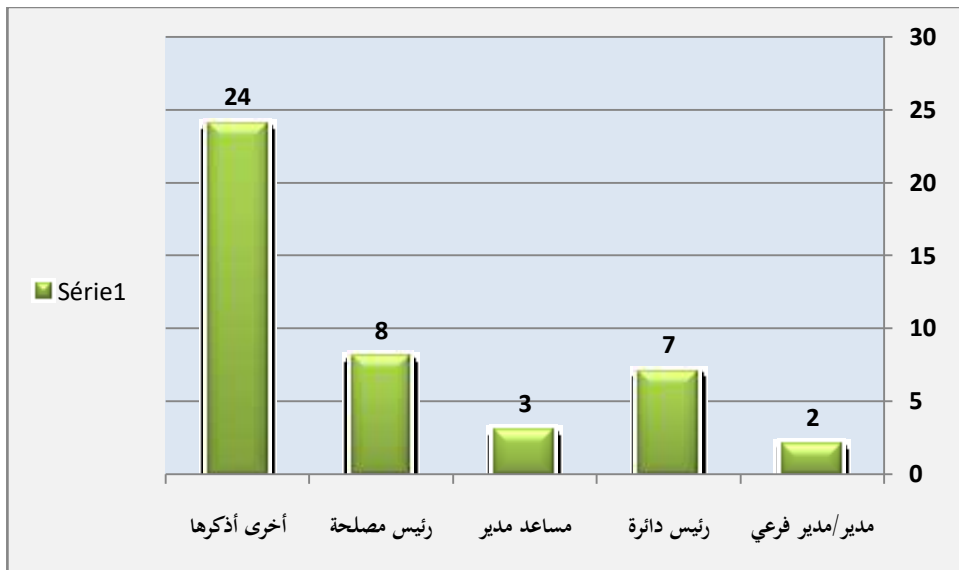


المصدر: مخرجات نتائج الاستبيان SPSS

خ. حسب متغير الوظيفة:

يبين الشكل رقم (2-06) أن 54% من أفراد العينة لديهم وظيفة أخرى: وهم محاسب، مساعد محاسب، عون مشتريات، الخ.....، و تليها 18% من منصب وظيفة رئيس مصلحة، و تليها وظيفة رئيس دائرة بنسبة 16%: و تليها وظيفة مساعد مدير بنسبة 07%، وأخيرا تأتي وظيفة مدير و مساعد مدير بنسبة 05%.

الشكل رقم: (2-06) توزيع العينة حسب الوظيفة.



المصدر: مخرجات نتائج الاستبيان SPSS

المطلب الثاني : عرض و مناقشة النتائج .

الفرع الأول :درجة صدق وثبات الاستبيان.

مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب الذي تود قياسه، وهو عبارة عن (Validity) يقصد بصدق الأداة يعني الحصول على (Reliability) مؤشر على قدرتها على قياس الجانب موضوع الإهتمام فيها، أما الثبات نفس النتائج في حالة إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة من قبل نفس الباحث أو الباحثين في نفس الظروف أو ظروف مشابهة.

إذا تم تقدير معامل الثبات ، (Alpha Cronbach) للتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل ألفا كرومباخ لكل مجال، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

يعرّف معامل الثبات ،(Alpha Cronbach):هو عبارة عن مقياس يقيس درجة ثبات و صدق أسئلة الاستبيان ، أي قدرة الأداة المستخدمة في البحث علي قياس المقصود من قياسه . أي ان إعادة تطبيق الاداة (الاستبيان مثلا) في ظروف ماثلة فإننا نحصل علي نفس النتائج او الاستنتاجات . ويكون رياضيا علي الشكل التالي :

وقيمة الفا كرومباخ تكون محصورة بين [0 – 1]وتعتبر قيمة المعامل الفا كرونباخ التي تساوي (60%)علي الاقل قيمة مقبولة للحكم علي اداة البحث او الاستبيان بالصدق و كلما زادت قيمة α زادت درجة الثبات و الصدق بين اسئلة الاستبيان .

أولا :مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة :

01-مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الاول من الدراسة :ويتكون من 12 عبارة مرقمة من 06 الي 17

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم : (2-06)مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الأول .

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
12	.787

المصدر :مخرجات نتائج الاستبيانSPSS

02-مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الثاني من الدراسة :ويتكون من 12 عبارة مرقمة من 18 الي 29

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم : (2-07)مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الثاني .

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
12	.822

المصدر :مخرجات نتائج الاستبيانSPSS

03-مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الكلي من الدراسة :ويتكون من 24 عبارة مرقمة من 06 الي 29.

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم : (1-08)مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمجال الكلي .

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
24	.867

المصدر :مخرجات نتائج الاستبيانSPSS

نلاحظ من خلال الجداول الثلاث بالنسبة لمقياس ألفا كرومباخ أن معامل الثبات للمجال الأول

78.70% في حين المجال الثاني82.20% اما بالنسبة للمجال الكلي لجميع عبارات الاستبيان هو 86.70%

وهي قيم مقبولة في مثل هذه الدراسات.

ثانيا :مصفوفة الارتباط : وهي عبارة عن المصفوفة الصديق البنائي للاستبيان بصفة كلية و تكون ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم : (09-2)صدق الاتساق البنائي لجميع المجالات .

معامل الارتباط				المحاور
عدد العبارات	التحفيزات الجبائية	الاداء المالي	المجموع الكلي	
12	1	%55.20	%88.20	التحفيزات الجبائية
12	%55.20	1	%88.00	الاداء المالي
24	%88.20	%88.00	1	المجموع الكلي

من إعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات نتائج الاستبيانSPSS

من خلال الجدول (09-2) نلاحظ أن :

قيمة الارتباط بين التحفيزات الجبائية في المحور الأول و الأداء المالي في المجال الثاني هي : 0.552

قيمة الارتباط بين الأداء المالي في المحور الثاني و المجموع الكلي في المجال الثالث هي : 0.880

قيمة الارتباط بين التحفيزات الجبائية في المحور الأول و المجموع الكلي في المجال الثالث هي: 0.882

من خلال هذه القيم المحصورة بين [0.75 – 1] نستطيع القول أن الاستبيان يمتاز بدرجة عالية من الاتساق

الداخلي أو الاتساق البنائي بين مجالات الدراسة .

ثالثا : مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجالات.

01-مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الأول.

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم : (2-10) مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الأول.

Item-Total Statistics				
Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	عبارات المجال الأول
قيمة الفا كرومباخ	معامل الارتباط المصحح	تباين المقياس عند حذف العبارة	متوسط المقياس عند حذف العبارة	
0.767	0.493	29.19	40.7	06-التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية
0.79	0.287	29.535	41	07-التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط
0.804	0.144	31.346	41.66	08-التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب
0.818	-.034-	33.524	41.68	09-التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية
0.781	0.342	29.905	41.05	10-التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
0.763	0.535	28.882	40.95	11-التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية
0.764	0.531	29.143	40.8	12-التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية
0.759	0.566	28.395	40.48	13-التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية
0.752	0.625	27.545	40.61	14-التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
0.752	0.673	28.156	40.73	15-التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية
0.756	0.607	28.353	40.8	16-التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
0.747	0.638	25.858	41.05	17-التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية
مجموع المحور الثاني هو 12 عبارة : N=12				%78.70

من إعداد الطالب بالاستعانة بـمخرجات نتائج الاستبيان SPSS

يعطي الجدول (2-10) إحصائيات العناصر وإجمالي العناصر :

✓ حيث يمثل العمود الأول متوسط المقاييس عند حذف العبارة.

✓ العمود الثاني تباين المقاييس عند حذف العبارة.

✓ العمود الثالث معامل الارتباط المصحح.

✓ العمود الرابع قيمة الفا كرومباخ.

02-مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الثاني.

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم : (2-11) مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الثاني .

Item-Total Statistics				
Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	عبارات المجال الثاني
قيمة الفا كرومباخ	معامل الارتباط المصحح	تباين المقياس عند حذف العبارة	متوسط المقياس عند حذف العبارة	
0.829	0.252	30.13	41.23	18-المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي
0.817	0.369	30.39	41.07	19-يوجد تأثير قوي للتحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
0.799	0.593	27.84	41.2	20-التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف
0.822	0.321	29.84	41.55	21-تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة
0.798	0.6	27.26	41.25	22-يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار
0.801	0.562	27.61	41.5	23-تتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها
0.811	0.447	29.09	41.5	24-تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية
0.79	0.717	27.22	41.18	25-تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية
0.797	0.6	27	41.2	26-تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الإستثمارية
0.815	0.4	30.3	41.27	27-عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة
0.808	0.482	28.29	41.11	28-التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية
0.815	0.412	28.62	41.43	29-يختلف تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيز الجبائية المقدمة لها
				مجموع المحور الثالث هو 12 عبارة : N=12
%82.20				

من إعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات نتائج الاستبيان SPSS

يعطي الجدول (2-11) إحصائيات العناصر وإجمالي العناصر :

- ✓ حيث يمثل العمود الأول متوسط المقاييس عند حذف العبارة.
- ✓ العمود الثاني تباين المقاييس عند حذف العبارة.
- ✓ العمود الثالث معامل الارتباط المصحح.
- ✓ العمود الرابع قيمة الفا كرومباخ.

يلاحظ من خلال الجدولين السابقين، أن معامل الثبات للمجال الأول هو : 78.70%، و أن معامل الثبات بالنسبة للمجال الثاني هو : 82.20% وهي قيم مقبولة بالنسبة للمحور الثاني من إجابات أفراد العينة و جيدة بالنسبة للمحور الثالث من إجابات أفراد العينة في مثل هذه الدراسات. كما يوضحه الجدول التالي¹:

الجدول رقم: (2-12) قيم ألفا كرومباخ والعبارات والعبارات المقابلة لها.

التعبير	Cronbach's Alpha قيمة α
ممتاز أو جيدة جدا	$0.90 \leq \alpha$
جيدة	$0.90 > \alpha \geq 0.80$
مقبولة	$0.80 > \alpha \geq 0.70$
مشكوك فيها	$0.70 > \alpha \geq 0.60$
سيئة	$0.60 > \alpha \geq 0.50$
غير مقبولة	$0.50 > \alpha$

من إعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات نتائج الاستبيان SPSS

¹ وليد عبد الرحمن خالد الفراء، مرجع سابق ذكره، ص: 35.

الفرع الثاني : حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري لكل مجال.

من خلال هذا البحث سنقوم بحساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمجال الأول من الاستبيان أولا ثم المجال الثاني ثانيا، من آراء أفراد العينة المدروسة .

أولا :بالنسبة للمحور الأول :

يبين لنا الجدول رقم (2-13) اتجاهات آراء أفراد العينة حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادي، ويظهر لنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتكرارات أفراد العينة للمجال الأول كالتالي:

الجدول رقم: (2-13) اتجاهات آراء أفراد العينة حول أهمية التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

عبارات المجال الاول .	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
06- التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية	التكرار	11	23	8	2	3.98	0.792	موافق
	النسبة	25	52.3	18.2	4.5			
07- التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط	التكرار	11	16	10	6	3.68	1.073	موافق
	النسبة	25	36.4	22.7	13.6			
08- التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب	التكرار	3	13	11	16	3.02	1.023	محايد
	النسبة	6.8	29.5	25	36.4			
09- التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	2	13	12	17	3	0.94	محايد
	النسبة	4.5	29.5	27.3	38.6			
10- التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	6	21	13	3	3.64	0.892	موافق
	النسبة	13.6	47.7	29.5	6.8			
11- التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	6	23	12	3	3.73	0.788	موافق
	النسبة	13.6	52.3	27.3	6.8			
12- التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية	التكرار	9	22	12	1	3.89	0.754	موافق
	النسبة	20.5	50	27.3	2.3			
13- التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية	التكرار	16	24	2	1	4.2	0.823	موافق بشدة
	النسبة	36.4	54.5	4.5	2.3			
14- التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	16	17	9	2	4.07	0.873	موافق
	النسبة	36.4	38.6	20.5	4.5			
15- التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	10	23	10	1	3.95	0.746	موافق
	النسبة	22.7	52.3	22.7	2.3			
16- التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	10	20	13	1	3.89	0.784	موافق
	النسبة	22.7	45.5	29.5	2.3			
17- التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية	التكرار	10	16	12	4	3.64	1.08	موافق
	النسبة	22.7	36.4	27.3	9.1			
مجموع عبارات المجال الاول هو 12						3.72	0.881	

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة بمخرجات SPSS

تحليل الجدول رقم: (2-13).

يظهر من خلال جدول رقم (2-13) أعلاه إن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.00-4.20) ، بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.746-1.80) ، وكانت بدرجة تقدير موافق بشدة وموافق ، أما المتوسط العام للمجال ككل فقد بلغ (3.72) بانحراف معياري (0.881) ، و بدرجة تقدير موافق ، مما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) وحدة غرداية .

إذ حصلت الفقرة رقم 01 التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية علي المرتبة الأولى بانحراف معياري 0.823 و متوسط حسابي 4.20 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 02 التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.873 و متوسط حسابي 4.07 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 03 التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية ، بانحراف معياري 0.792 و متوسط حسابي 3.98 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 04 يوجد تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بانحراف معياري 0.664 و متوسط حسابي 3.98 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 05 التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.746 و متوسط حسابي 3.95 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 06 التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.873 و متوسط حسابي 3.93 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 07 التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية بانحراف معياري 0.784 و متوسط حسابي 3.89 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 08 التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية ، بانحراف معياري 0.754 و متوسط حسابي 3.89 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 09 تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية ، بانحراف معياري 0.765 و متوسط حسابي 3.86 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 10 تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الإستثمارية ، بانحراف معياري 0.911 و متوسط حسابي 3.84 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 11 التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف ، بانحراف معياري 0.805 و متوسط حسابي 3.84 و بدرجة تقدير موافق بشدة ، ثم تليها الفقرة رقم 12 المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي ، بانحراف معياري 0.922 و متوسط حسابي 3.80 و بدرجة تقدير موافق بشدة ،

الفرع الثالث :استخدام معامل (ANOVA-TEST):

تعريفه :

يهدف تحليل التباين الاحادي (One-way Analys of Variance) الي التحقيق من دلالة الفروق بين متوسطات ثلاث مجموعات او اكثر في المتغير الواحد ، و يتم ذلك من خلال المقارنة بين المتوسطات جميعها في ان واحد.

الفرضية :

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية .

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية .

- التأكد من عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الجنس:

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم استخدام تحليل التباين الأحادي(ANOVA-TEST)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم : (2-14) تحليل التباين الأحادي لمتغير الجنس.

(ANOVA-TEST)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	متغير الجنس
قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار	قيمة	متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.149	2.158	0.383	1	0.383	Between Groups
		0.177	42	7.445	Within Groups
			43	7.828	Total

المصدر :نتائج معالجة الاستبيان بال.SPSS.

يتبين من الجدول رقم (2-14) أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائي بالنسبة للسن: $F=2.158$ و $Sig = 0.149$ عند مستوى معنوية (0,05) .وعليه نقبل فرض العدم القائل أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الجنس "

وإن عدم وجود فروقات حول أهمية التحفيز الجبائية بالنسبة لمتغير السن تدل على قناعة عينة الدراسة بأهمية التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

- التأكد من عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية حول أهمية التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير السن:

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-15) تحليل التباين الأحادي لمتغير السن.

(ANOVA-TEST)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	متغير السن
قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار	قيمة	متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.315	1.221	0.219	3	0.657	Between Groups
		0.179	40	7.171	Within Groups
			43	7.828	Total

المصدر: نتائج معالجة الاستبيان.

يتبين من الجدول رقم (2-15) أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائية بالنسبة للسن: $F=1.221$ و $Sig = 0.315$ عند مستوى معنوية (0,05). وعليه نقبل فرض عدم القائل أنه "لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية حول أهمية التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير السن."

وإن عدم وجود فروقات حول أهمية التحفيز الجبائية بالنسبة لمتغير السن تدل على قناعة عينة الدراسة بأهمية التحفيز الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

- التحقق من عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

تم تقسيم عينة الدراسة إلى أربع مستويات من المؤهلات العلمية، وتبين أن 48% من عينة الدراسة هم حملة شهادة ليسانس/مهندس، و 34% منهم حملة شهادة (ماستر/ ماجستير)، و 09% من أفراد العينة لديهم مؤهل تكوين مهني، و نفس النسبة لحملة شهادات أخرى.

ومن أجل دراسة صحة هذه الفرضية" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي" تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم: (2-16) تحليل التباين الأحادي لمتغير الشهادة أو المؤهل العلمي.

(ANOVA-TEST)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	متغير المؤهل العلمي
قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار	قيمة	متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.519	.767	.142	3	.426	Between Groups
		.185	40	7.402	Within Groups
			43	7.828	Total

المصدر: نتائج معالجة الاستبيان.

يتبين من الجدول رقم (2-16) أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي هي : $F=0.767$ و $Sig = 0.519$ عند مستوى معنوية (0,05). وعليه نقبل فرض العدم القائل أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي ".

وإن عدم وجود فروقات حول أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي . "وتشير الفرضية إلى أنه بالرغم من أن أفراد العينة يحملون شهادات مختلفة إلا أنهم لم يختلفوا حول أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية .

- التحقق من عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الأقدمية :

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST)، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-17) تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST) لم تغير الأقدمية .

(ANOVA-TEST)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	متغير الاقدمية
قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار	قيمة	متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.374	1.104	.199	5	.993	Between Groups
		.180	38	6.835	Within Groups
			43	7.828	Total

المصدر: نتائج معالجة الاستبيان.

يتبين من الجدول رقم (2-17) أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائية بالنسبة لمتغير الاقدمية هي : $F=1.104$ و $Sig = 0.374$ عند مستوى معنوية (0,05) . وعليه نقبل فرض العدم القائل أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الأقدمية " .

وإن عدم وجود فروقات حول أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة لمتغير الأقدمية . " وتشير الفرضية إلى أنه بالرغم من أن أفراد العينة يتمتعون بالخبرة مهنية مختلفة ، إلا أنهم لم يختلفوا حول أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية .

- التحقق من عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الوظيفة:

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST)، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-18) تحليل التباين الأحادي (ANOVA-TEST) لم تغير الوظيفة.

(ANOVA-TEST)

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	متغير الوظيفة
قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار	قيمة	متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.182	1.649	.283	4	1.132	Between Groups
		.172	39	6.695	Within Groups
			43	7.828	Total

المصدر: نتائج معالجة الاستبيان.

يتبين من الجدول رقم (2-18): أن قيمة الدلالة المرفقة بقيمة الإحصائي بالنسبة لمتغير الوظيفة هي : $F=1.649$ و $Sig = 0.182$ عند مستوى معنوية (0,05) . وعليه نقبل فرض عدم القائل أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لمتغير الوظيفة المستجوبين " .

إن عدم وجود فروقات حول أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة لمتغير وظيفة المستجوبين، والتي تتكون من أكاديميين ومهنيين، تدل على قناعة أفراد العينة بوجود أهمية كبيرة للتحفيزات الجبائية .

ثانيا : بالنسبة للمجال الثاني.

بين لدينا الجدول رقم (2-19) اتجاهات أفراد العينة حول تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية : يحتوي علي 12 عبارة تظهر كل عبارة متوسطها الحسابي و انحرافها المعياري.

الجدول رقم (2-19) اتجاهات أفراد العينة حول تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

عبارات المجال الاول .	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المصنيف
18-المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي	10	21	8	5		3.82	0.922	موافق
	22.7	47.7	18.2	11.4				
19-يوجد تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	9	25	10			3.98	0.664	موافق
	20.5	56.8	22.7					
20- التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف	9	21	12	2		3.84	0.805	موافق
	20.5	47.7	27.3	4.5				
21-تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة	4	20	14	6		3.50	0.849	موافق
	9.1	45.5	31.8	13.6				
22-يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار	10	18	13	3		3.80	0.878	موافق
	22.7	40.9	29.5	6.8				
23-تتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها	4	22	13	4	1	3.55	0.875	موافق
	9.1	50	29.5	9.1	2.3			
24-تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية	3	23	13	5		3.55	0.791	موافق
	6.8	52.3	29.5	11.4				
25-تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية	8	24	10	2		3.86	0.765	موافق
	18.2	54.5	22.7	4.5				
26-تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الإستثمارية	10	22	7	5		3.84	0.914	موافق
	22.7	50	15.9	11.4				
27-عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة	5	24	15			3.77	0.642	موافق
	11.4	54.5	34.1					
28-التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية	12	20	9	3		3.93	0.873	موافق
	27.3	45.5	20.5	6.8				
29-يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها	6	21	12	4	1	3.61	0.92	موافق
	13.6	47.7	27.3	9.1	2.3			
مجموع عبارات المجال هو 12								
						3.75	0.825	

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات SPSS

تحليل الجدول : (2-19)

يظهر من خلال جدول رقم (2-19) أعلاه إن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.00-3.80) ، بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.788-1.80) ، وكانت بدرجة تقدير وموافق ، إما المتوسط العام للمجال ككل فقد بلغ (3.75) بانحراف معياري (0.825) ، و بدرجة تقدير موافق ، مما يشير الى وجود اتفاق كبير حول تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الانابيب (ALFAPIPE) وحدة غرداية .

إذ حصلت الفقرة رقم 01 يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار ، بانحراف معياري 0.878 و متوسط حسابي 3.80 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 02 عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.642 و متوسط حسابي 3.77 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 03 التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط بانحراف معياري 0.788 و متوسط حسابي 3.73 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 04 التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.073 و متوسط حسابي 3.68 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 05 التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 1.080 و متوسط حسابي 3.64 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 06 التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.892 و متوسط حسابي 3.64 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 07 يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها بانحراف معياري 0.920 و متوسط حسابي 3.61 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 08 تهتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها ، بانحراف معياري 0.875 و متوسط حسابي 3.55 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 09 تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية ، بانحراف معياري 0.791 و متوسط حسابي 3.55 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 10 تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة ، بانحراف معياري 0.849 و متوسط حسابي 3.50 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها الفقرة رقم 11 التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب ، بانحراف معياري 1.023 و متوسط حسابي 3.02 و بدرجة تقدير موافق ، ثم تليها في الاخير الفقرة رقم 12 التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية ، بانحراف معياري 0.940 و متوسط حسابي 3.00 و بدرجة تقدير موافق ،

مستخلص الفرضيات :

من خلال ما سبق نجد أن اتجاهات آراء عينة الدراسة حول أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي هو أن التحفيزات الجبائية تؤثر على الأداء المالي بدرجة كبيرة في مرحلة الإستغلال والإستثمار، من خلال التأثير على وضعيتها المالية، وأن مفهوم الأداء المالي أوسع من ذلك، بحيث يكون مرتبط بالعديد من العوامل المتداخلة التي قد تكون أهم من أثر التحفيز الجبائي مثل تسيير المورد البشري، الإنتاج، المبيعات، التسويق.....إلخ. من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في استبيان عينة من الأفراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

- ✓ التحفيزات الجبائية ضرورية ومهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، و ذلك بمتوسط قدره :4.20 من اتجاهات افراد العينة و اتجاهها بموافق بشدة .
- ✓ التحفيزات الجبائية تؤدي الى تحسين المردودية الاقتصادية داخل المؤسسة الاقتصادية ،والزيادة في الإنتاج الوطني ، بمتوسط قدره : 4.07 وموافقة كبيرة من افراد عينة الدراسة.
- ✓ يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار والاستفادة من مزاياه بمتوسط قدرة 3.98 وبموافقة أفراد عينة الدراسة .
- ✓ التحفيزات الجبائية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و تعزز قدرتها المالية وذلك بمتوسط 3,93 من اتجاهات أفراد العينة؛ وكان اتجاه افراد العينة نحو موافق .
- ✓ يرى أفراد العينة أن التحفيزات الجبائية تؤثر على المؤسسة الاقتصادية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية حيث كان اتجاههم نحو موافق ، بمتوسط 3,84 مما يدل على أنهم يرون أن العامل الجبائي يعتبر مهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك فيما يتعلق بالقرارات التشغيلية مثل عمليات البيع والشراء حيث كان المتوسط الحسابي 3,55 بدرجة موافق ، أما فيما يتعلق بالقرارات التمويلية فإن اتجاهاتهم كانت موافقة بمتوسط 3.86 .

مما سبق ومن خلال نتائج الاستبيان لاتجاهات أفراد عينة الدراسة ، تبين أن التحفيزات الجبائية ذات أهمية كبيرة ولها دور مهم في المؤسسات الاقتصادية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب(ALFA-PIPE)وحدة غرداية من خلال تحقيق تدفقات نقدية سواء في مراحل الدورة الاقتصادية سواء كانت مرحلة الاستغلال أو التمويل أو الإستثمار.

خلاصة المبحث :

حاولنا من خلال هذا المبحث الثاني الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، في المبحث الأول تم عرض طريقة الدراسة و الأدوات المستعملة في منهجية الدراسة ، وفي المطلب الثاني تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الثاني الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، في المبحث الأول تم عرض طريقة الدراسة و الأدوات المستعملة في منهجية الدراسة ، وفي المبحث الثاني تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي .

وخلصت الدراسة لوجود تأثير قوي للتحفيزات الجبائية علي الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFA-PIPE)وحدة غرداية ،وتبين أن التحفيزات الجبائية ذات أهمية كبيرة ، ولها دور مهم في المؤسرة الاقتصادية المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب(ALFA-PIPE)وحدة غرداية من خلال تحقيق تدفقات نقدية في مراحل الدورة الاقتصادية ، سواء كانت مرحلة الاستغلال أو التمويل أو الإستثمار. التحفيزات الجبائية ضرورية ومهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وأنها تؤدي الى تحسين المردودية الاقتصادية داخل المؤسسة الاقتصادية ،والزيادة في الإنتاج الوطني ، حيث يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار و الاستفادة من مزاياه.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولنا من خلال دراسة الموضوع " اثر التخفيضات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " لمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى اثر التخفيضات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، من خلال الفصلين الاثنين باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة انطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، والتوصيات والإقتراحات .

• النتائج والتوصيات:

✓ نتائج البحث واختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق نجد أن التخفيضات الجبائية هي تدبير تشريعي أو تنظيمي لتشجيع الأفراد أو المؤسسات للعمل من أجل المصلحة العامة في المقابل الحصول على المزايا الضريبية وتخفيض أو إعفاء من الضرائب ، هذه التخفيضات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية عي مدار نشا المؤسسة وفي جميع مراحلها من مرحل الإستغلال و التمويل أو الإستثمار، وبالتالي التأثير على أدائها المالي.

تحليل نتائج الإستبيان:

من خلال الدراسة التطبيقية للإستبيان وجدنا أن:

-يوجد تأثير قوي للتخفيضات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية؛

-القائمين على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التخفيضات الجبائية على أدائها المالي خاصة عند اتخاذ قراراتها التمويلية والإستثمارية والتشغيلية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
-التخفيضات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية، فتأثيرها مرهون بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
-يختلف تأثير التخفيضات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التخفيضات الجبائية المقدمة لها؛

-يجب دمج تسير العامل الجبائي ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة حتى تستفيد المؤسسة بشكل جيد من التخفيضات و المزايا الجبائية الممنوحة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ توصيات البحث:

على ضوء نتائج الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات وهي:

- أن التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية تساعد على النمو والبقاء؛
- ضرورة الإهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الإستثمار، ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها؛
- الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الإختلالات التي يجب انتقائها.
- إعادة النظر في الإمتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الإقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة، وذلك مسايرة للوضعية الاقتصادية الدولية.
- أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم رأس المال وعدد مناصب والشغل، ولا يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة.
- إن عملية التسيير الجيد و الممتاز للتحفيزات الجبائية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية مما يساعد على تحقيق وفورات مالية للمؤسسة الاقتصادية .
- وضع عمال مختصين في الجباية في الأقسام المالية أو المحاسبية و الاعتماد عليهم في جميع الأعمال الخاصة بالجباية بدل الاعتماد علي المحاسبين أو المالىين .
- وضع مستشرين متخصصين في الجباية لصالح كل الميسرين.
- ترشيد الميسرين في مجال التسيير الجبائي ونزع التصور بان المؤسسات تابعة للدولة لا يهمها تطبيق التسيير الجبائي.
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها وعدم إهمالها.
- اعطاء أهمية للوافرات الضريبية عند تحديد أي سياسة أو قرار.

✓ آفاق الدراسة المستقبلية:

- وفي النهاية نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع , لذلك يبقى البحث في مجاهدها خصباً و نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون الدراسات في المستقبل على النحو التالي:
- الأثر الضريبي وأسس التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - دور التحفيزات الجبائية في صناعة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
 - دور العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية.

المصادر و المراجع

1- قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. أحمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، . الأردن، 2012
2. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، دون تاريخ.
3. إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
4. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي-الإدارة المالية-دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر . والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
5. حمزة الشمخي، إلهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998
6. يونس احمد البطريق ، مقدمة في النظم الضريبية ، المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1972، ص 26.
7. منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة مخيم، 1970،
8. عبد الكريم صادق بركات ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1976
9. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة: 2004.
10. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 .
11. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007 .
12. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001 .
13. محمد عباس محزوي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 الثانية، 2005 .
14. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، الجزء الأول، دار المحمدية العامة الجزائر، 2003 - 1999 ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

15. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
 16. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.
 17. وليد عبد الرحمان خالد الفار، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss إدارة البرامج والشؤون الخارجية، 1430 هـ.
 18. غازي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ،
 19. يونس احمد البطريق ،النظم الضريبية ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،مصر،2000،
 20. المرسي السيد حجازي ،النظم الضريبية ،الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع ،مصر ،2000،
- قائمة البحوث الجامعية:
- أطروحات الدكتوراء:
1. الهواري سويس، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 2. حنان عجيلة " فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي " دراسة حالة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE وحدة غرداية ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير ، تخصص: أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير، للسنة الدراسية 2012-2013. من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح "بورقلة" .
 3. دادن عبد الغني " قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية " دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس ، وهي عبارة عن مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر. 2007.
 4. مريم باي ، " أثر القيمة العادلة علي المؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة ميدانية تحليلية بشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق ، وهي عبارة عن مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري : "قسنطينة 2018".
 5. عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/ 2011.

6. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر -، أطروحة .دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010 .
 7. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2002
- رسائل ماجستير:
1. دراسة عجيبة " فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي " دراسة حالة الجزائرية لصناعة الأنايب ALFA PIPE وحدة غرداية ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير ، تخصص: أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير، للسنة الدراسية 2012-2013. من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح "بورقلة" .
 2. بزراري حياة ، "دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة . وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة. 2015.
 3. عادل عشي "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم " دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة خلال الفترة 2000-2002 ، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية ، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة. 2002.
 4. رمضان لعلا، أثر التحفيز الجبائية على الإستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002
 5. سعيد هتهات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005/ 2006
 6. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/ 2012.
 7. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر وتأثيره على المؤسسة والتحريض الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997
 8. نشيدة معزوز، دور التحفيز الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، جانفي 2005
 9. خديجة إسحاق، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، رسالة .ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/ 2012.

10. تومي امال، "التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر"، ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود مالية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3. 2012.
11. جخدم أمجد، "فعالية التحفيزات الجبائية و تأثيرها علي الوعاء الجبائي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2010.
12. خنفي لحسن - بن دالي مصطفى نور الاسلام، "دور التسيير الجبائي في التحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة : مؤسسة فرايبك، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي -تبسة- 2017.
13. رضوان باصور، "استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة" دراسة حالة : مركب انتيبوتيكال-صيدال-المدية، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة يحي فارس بالمدية. 2009.

مذكرات الماستر:

1. شريفي ياسمينه " دور السياسة الجبائية في تسجيع الاستثمار"، دراسة حالة الجزائر : مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018.
2. شارف صابري سرية، "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016.
3. درقة امال، " اثر التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، دراسة ميدانية لمدي تأثير التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي، جامعة أم البواقي، 2015.
4. جودي عبد المجيد -غازي احمد " التحفيزات الجبائية وأثرها علي الاستثمار المحلي"، دراسة حالة قطاعي النقل و أشغال البناء بولاية ادرار للفترة: 2008-2016، مذكرة ماستر في ميدان علوم اقتصادية، علوم تجارية، وعلوم التسيير، تخصص : مالية المؤسسة، جامعة العقيد احمد دراية -ادرار-، 2017.

5. واضح باسم-سايب نور الدين " اثر التحفيزات الجبائية علي تشجيع الاستثمار في الجزائر "، دراسة حالة الجزائر الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة : مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص : محاسبة وجباية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2018.
6. عبد الرحيم ساكر-عصام مغراوي " المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمين SAA و الشركة الجزائرية لإعادة التأمين CAAR ، وهي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص : إدارة أعمال المؤسسات ، جامعة العربي التبسي -تبسة- . 2016.
7. زكراوي عبد القادر " اثر التسيير الجبائي علي الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الحضنة ، وهي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية وجباية ، جامعة محمد بوضياف -المسيلة - . 2014.
8. رزيقة تالي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص إدارة أعمال ، جامعة العقيد أكللي محمد أولحاج ، البويرة ، 2011/ 2012.
9. عبد الصمد كانش ، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2013/ 2014.
10. عبد النور سويعد ، دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك ، جامعة العربي ابن مهدي أم البواقي ، 2013/ 2014.
11. نعيمة مسعي ، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، جامعة العربي ابن مهدي أم البواقي ، الجزائر ، 2011/ 2012.

فائمة المقالات:

1. د. شنتوفي عبد الحميد " التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر " ، جامعة الجزائر 03-الجزائر ، مقال علمي في مجلة الاكاديمية للبحث العلمي القانوني ، مجلد : 16 العدد 2017/02 ، ص: 218-229. رقمها (ISSN: 0087-2170) DOI:57-2010.
2. د. زينبات اسماء ، " دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر " ، جامعة الجزائر 03-الجزائر ، مقال علمي في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17 ، السادس الثاني 2017 ، ص: 111-128. رقمها (ISSN 1112-6132)

2- قائمة مواقع الانترنت:

1. Système National de Documentation en Ligne

,النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني،

<https://www.sndl.cerist.dz/>

الملاحق



المركز الجامعي المقاوم الشهيد أمود بن مختار - اليزي

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



ملحق رقم 01:

إستبيان

هذه الدراسة تدخل في إطار التحضير لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جباية ومحاسبة معمقة. إذ يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تهدف إلى معالجة موضوع بعنوان : "أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFA- PIPE) وحدة غرداية. لذا ندعو سيادتكم للإجابة عن أسئلة استمارة الاستبيان بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع الإشارة (x) في الخانة التي تعكس رأيكم بموضوعة. نشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم لملا هذا الاستبيان. كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستستخدم لغرض البحث العلمي وستحظى بالسرية التامة.

المحور الأول: البيانات الشخصية

01. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

02. السن:

- | | | | |
|--------------------------|----------------------|--------------------------|------------------|
| ☐ | أقل من 25 سنة | ☐ | من 25 سنة إلى 34 |
| ☐ | من 35 سنة إلى 44 سنة | ☐ | من 45 سنة إلى 54 |
| ☐ | من 55 سنة إلى 64 سنة | ☐ | |

03. الشهادة المؤهل:

- | | | | |
|--------------------------|-----------------|--------------------------|-----------------------|
| ☐ | مؤهل تكوين مهني | ☐ | جامعي (ليسانس/مهندس) |
| ☐ | ماستر/ماجستير | ☐ | شهادات أخرى |

04. الأقدمية:

- | | | | |
|--------------------------|----------------------|--------------------------|-----------------------|
| ☐ | أقل من 5 سنوات | ☐ | من 5 سنة إلى 10 سنوات |
| ☐ | من 11 سنة إلى 15 سنة | ☐ | من 16 سنة إلى 20 سنة |
| ☐ | من 21 سنة إلى 25 سنة | ☐ | أكثر من 26 سنة |

05. الوظيفة :

- | | | | | | |
|--------------------------|----------------|--------------------------|------------------|--------------------------|------------|
| ☐ | مدير/مدير فرعي | ☐ | رئيس دائرة | ☐ | مساعد مدير |
| ☐ | رئيس مصلحة | ☐ | أخرى أذكرها..... | | |

أسئلة خاصة بالمحور الثاني: قياس مدي اهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
06	التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية					
07	التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط					
08	التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب					
09	التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية					
10	التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية					
11	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية					
12	التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية					
13	التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية					
14	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية					
15	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية					
16	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية					
17	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية					

أسئلة خاصة بالمحور الثالث: قياس مدي تأثير التحفيزات الجبائية على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
18	المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي					
19	يوجد تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية					
20	التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف					
21	تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة					
22	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الإستثمار					
23	تهتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها					
24	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية					
25	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية					
26	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الإستثمارية					
27	عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة					
28	التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية					
29	يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها					

انتهى

شكرا علي تعاونكم

ملحق رقم 02 مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الأول

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
12	.787

Item-Total Statistics

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
.767	.493	29.190	40.70	التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية
.790	.287	29.535	41.00	التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط
.804	.144	31.346	41.66	التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب
.818	-.034	33.524	41.68	التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية
.781	.342	29.905	41.05	التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
.763	.535	28.882	40.95	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية
.764	.531	29.143	40.80	التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية
.759	.566	28.395	40.48	التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية
.752	.625	27.545	40.61	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
.752	.673	28.156	40.73	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية
.756	.607	28.353	40.80	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
.747	.638	25.858	41.05	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية

ملحق رقم 03 مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الثاني

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
12	.822

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
.829	.252	30.133	41.23	المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي
.817	.369	30.391	41.07	يوجد تأثير قوي للتحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
.799	.593	27.841	41.20	التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف
.822	.321	29.835	41.55	تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة
.798	.600	27.262	41.25	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الاستثمار
.801	.562	27.605	41.50	تهتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها
.811	.447	29.093	41.50	تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية
.790	.717	27.222	41.18	تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية
.797	.600	27.004	41.20	تؤثر التحفيز الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الإستثمارية
.815	.400	30.296	41.27	عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة
.808	.482	28.289	41.11	التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية
.815	.412	28.623	41.43	يختلف تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيز الجبائية المقدمة لها

ملحق رقم 04 مقياس الثبات ألفا كرومباخ لعبارات الدراسة للمجال الكلي

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
24	.867

Item-Total Statistics

Cronbach's Alpha if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Scale Variance if Item Deleted	Scale Mean if Item Deleted	
.860	.505	96.378	85.75	التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية عالية الأهمية
.870	.235	98.696	86.05	التحفيزات الجبائية تمنح غالبا للمؤسسات كبيرة النشاط
.872	.148	100.771	86.70	التحفيزات الجبائية تقتصر فقط على تخفيض معدلات الضرائب
.877	-.043	104.808	86.73	التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية
.862	.418	96.736	86.09	التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
.859	.530	96.047	86.00	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية
.859	.548	96.183	85.84	التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية
.859	.514	95.883	85.52	التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية
.857	.579	94.276	85.66	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
.860	.512	96.784	85.77	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين النسب المالية في المؤسسة الاقتصادية
.859	.527	96.137	85.84	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية
.852	.685	89.666	86.09	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية
.869	.207	100.178	85.91	المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية تأثير التكاليف الجبائية على أدائها المالي
.864	.368	99.541	85.75	يوجد تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
.856	.647	94.103	85.89	التحفيزات الجبائية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف
.867	.277	99.436	86.23	تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم مؤسسة
.854	.684	92.530	85.93	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون تشجيع الاستثمار
.862	.432	96.664	86.18	تهتم المؤسسة بتحقيق الوفورات الضريبية في مراحل نشاطها
.864	.351	98.710	86.18	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية
.858	.592	95.423	85.86	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها التمويلية
.857	.590	93.591	85.89	تؤثر التحفيزات الجبائية على المؤسسة عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية
.862	.432	98.928	85.95	عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة
.862	.429	96.725	85.80	التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للمؤسسة الاقتصادية
.862	.425	96.336	86.11	يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها

ملحق رقم 05 مصفوفة الصدق البنائي

Correlations

الكلي	الاداء	التحفيزات	
.882**	.552**	1	Pearson Correlation
.000	.000		Sig. (2-tailed)
44	44	44	N
.880**	1	.552**	Pearson Correlation
.000		.000	Sig. (2-tailed)
44	44	44	N
1	.880**	.882**	Pearson Correlation
	.000	.000	Sig. (2-tailed)
44	44	44	N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

الكلي	الاداء	التحفيزات	
.882**	.552**	1	Pearson Correlation
0	0		Sig. (2-tailed)
44	44	44	N
-.004-	-.004-	0	Bias
0.04	0.116	0	Std. Error
0.788	0.301	1	Lower 95% Confidence Interval
0.943	0.748	1	Upper
.880**	1	.552**	Pearson Correlation
0		0	Sig. (2-tailed)
44	44	44	N
-.001-	0	-.004-	Bias
0.034	0	0.116	Std. Error
0.801	1	0.301	Lower 95% Confidence Interval
0.932	1	0.748	Upper
1	.880**	.882**	Pearson Correlation
	0	0	Sig. (2-tailed)
44	44	44	N
0	-.001-	-.004-	Bias
0	0.034	0.04	Std. Error
1	0.801	0.788	Lower 95% Confidence Interval
1	0.932	0.943	Upper

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

c. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples

ANOVA –TEST ملحق رقم 06 : معامل

ANOVA -TEST

الكلية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	الجنس
.149	2.158	.383	1	.383	Between Groups
		.177	42	7.445	Within Groups
			43	7.828	Total

ملحق رقم: 07 شهادة



ملحق رقم: 08 شهادة



ملحق رقم: 09 شهادة



الفهرس

الصفحة	الفهرس
IV	الإهداء
V	الشكر
VI	مستخلص البحث
VII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الاختصارات والرموز
XII	قائمة الملاحق
ب	المقدمة
01	الفصل الأول : أدبيات التحفيزات الجبائية و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
02	تمهيد
03	المبحث الأول : تأثير التحفيزات الجبائية و الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
04	تمهيد
05	المطلب الأول : التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
05	الفرع الأول : النظام الجبائي الجزائري
05	أولا: مفاهيم عامة حول الضريبة
06	ثانيا : أهداف الضريبة
08	ثالثا : تصنيفات الضريبة
10	الفرع الثاني : هيكل النظام الجبائي الجزائري
10	أولا: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
10	ثانيا : تطور مفهوم النظام الجبائي الجزائري
12	ثالثا : أهم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري
18	الفرع الثالث : التحفيزات الجبائية حسب النظام الجبائي الجزائري

18	أولاً: مفهوم التحفيزات الجبائية
19	ثانياً : أهداف التحفيزات الجبائية
21	ثالثاً : أهم التحفيزات الجبائية التي يقدمها النظام الجبائي الجزائري
25	المطلب الثاني: مدخل للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
25	الفرع الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
25	أولاً: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
25	ثانياً : تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
26	ثالثاً : أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
27	الفرع الثاني: الاهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية
27	أولاً: السيولة والتسيير المالي
28	ثانياً : التوازن المالي
28	ثالثاً : المردودية وانشاء القيمة
29	الفرع الثالث : النسب و مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
29	أولاً: ماهية المؤشرات المالية
31	ثانياً : مؤشرات الميزانية
33	ثالثاً: مؤشرات جدول حسابات النتائج
37	الفرع الرابع :علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
37	أولاً: علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في مرحلة الاستغلال
39	ثانياً : علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في مرحلة التمويل
39	ثالثاً: علاقة التحفيزات الجبائية بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في مرحلة الاستثمار
40	خلاصة المبحث :
41	المبحث الثاني : عرض وتقييم للدراسات السابقة
42	تمهيد
43	المطلب الأول : عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية

43	الفرع الاول : عرض الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية.....
52	الفرع الثاني : تقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية.....
53	المطلب الثاني : عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
53	الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
64	الفرع الثاني: تقييم الدراسات السابقة التي تناولت الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
65	 خلاصة المبحث
66	 خلاصة الفصل
67	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية -حالة الجزائرية لصناعة الانابيب"ALFAPIPE".غرداية.....
68	 تمهيد
69	المبحث الأول : طريقة الدراسة والأدوات.....
70	 تمهيد
71	المطلب الأول : نظرة عن مؤسسة الجزائرية للأنابيب - وحدة غرداية -.....
79	المطلب الثاني : متغيرات وأدوات الدراسة.....
79	الفرع الأول :الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة.....
80	الفرع الثاني :أدوات الدراسة.....
82	الفرع الثالث :أساليب التحليل الإحصائي.....
83	الفرع الرابع:هيكل الاستبيان و فرضياته.....
85	 خلاصة المبحث
86	المبحث الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.....
87	 تمهيد
88	المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية.....
93	المطلب الثاني :عرض و مناقشة نتائج.....
93	الفرع الأول :درجة صدق و ثبات الاستبيان.....
99	الفرع الثاني :حساب المتوسط المترجح و الانحراف المعياري لكل مجال.....

102	 ANOVA-TEST	الفرع الثالث :استخدام معامل
110		خلاصة المبحث
111		خلاصة الفصل
113		الخاتمة
122		قائمة المصادر والمراجع
124		الملاحق
136		الفهرس

